الوجه النحويّ بين الرَّاجح والمرجوح دراسة تحليلية وفقاً لعوامل الأسماء

الأُستاذ الدكتورصالح كاظم عجيل
عميد كلية الآداب / جامعة بابل
إستبرق تركي مهجهج
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

Grammatical face between the "MOST CORRECT AND LIKELY "the According to the name operators

Dr . Prof .Salih K Ojael
Dean of the Faculty of Arts - University of Babylon
Estabraq T Muhagha
University of Babylon / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language
Arts.wabmaster@uobablon.edu.iq Aishemaryhady@gmail.com

Abstract

The theory of (Alamil and Al-Sanaa Alnahwiyah) acquired a great concern in the Arabic grammar, searchers are divided into supporter and opposing to this theory, variety of grammar faces was produced from this division, even the difference of judgment of one grammar face.

If we meditate the concept of grammar scientist in their establishment of grammar rules we will find that they relied on origins and scales in retiring the grammar, whatever matter opposes or collide with their scales they would consider it weir, ugly, weak, hatred or one of other likeness's features, may be the interpretation that reside in the mind of the grammar scientist is the only exit from this plight, the interpretation that makes the out of rules texts are matching for these rules.

Judgment on grammar face differs between most correct and likely, the reason of this difference is the conflict of grammar rules, conflict of linguistic rules, due to unqualified reading of Arabic language, or being unprofessional of Arab says before creating rules and bases from it, some grammar uses were produced from the grammar scientist's bases that they were obligated to interpret them.

Hence the research has proved the likeness of some likely grammar faces and dismantling them from the likely circle, due to being used in Quran or in poetry text or other, sometime may the evidence become a means to prefer it, or the (sanaa) itself is the most correct, the research comes into requests, *first request: operating the (Ismulfael) , second request is : conjunction on the two factors of (Isim Inna), third request was: (Almaful Liejlihe), fourth request: Operating and the fifth request was : Exclusion.*

Key words: the name operatos , most corrct and likely.

المقدمة :

حظيت نظرية العامل والصنعة النحوية باهتمام كبير في النحو العربي ، وانقسم الباحثون بين مؤيد لها وثائر عليها ، وتولد عن هذا الانقسام تعدد الوجوه النحويّة ، بل اختلاف الحكم على الوجه النحويّ الواحد.

ولو تأملنا مذهب النحويين في تأسيسهم لقواعد النحو لوجدناهم اعتمدوا أصولاً ومقاييساً في تقعيدهم النحو ، فما خرّج عن هذه الأصول واصطدم مع أقيستهم خرّجوه على الشذوذ ، أو القبح ، أو الضعف، أو الكراهية وغيرها من أوصاف المرجوحية ، وقد

يكون التأويل الذي يدور في مخيلة النحويّ وحده مخرجاً من هذا المأزق ، التأويل الذي يجعل النصوص المخالفة للقواعد مسايرة لها .

فاختلف الحكم على الوجه النحويّ الواحد بين الراجحية والمرجوحية ، وهذا الاختلاف سببه تصادم القواعد النحويّة ، وتضارب القوانين اللغوية ؛ لعدم استقراء اللغة العربية استقراءً تاماً، أو عدم الإحاطة بكلام العرب قبل استنباط القوانين والأحكام منه ، وقد ندّت عن قواعد النحويين استعمالات نحويّة اضطروا إلى تأويلها .

ومن ثَمَّ فقد أثبت البحث رجحان بعض الوجوه النحويّة المرجوحة وتخليصها من دائرة المرجوح ؛ إمّا لورودها في استعمال قرآني ، أو شعري أو غير ذلك ، وإمّا أن تكون الدلالة وسيلة في ترجيحها ، وإمّا أن تكون الصنعة نفسها هي المرجح لها , فجاء البحث على مطالب : المطلب الأول : إعمال اسم الفاعل ، والمطلب الثاني : العطف على معموليّ اسم إنَّ ، والمطلب الثالث : المفعول لأجله ، والمطلب الرابع : الاشتغال : والمطلب الخامس : الاستثناء .

الكلمات المفتاحية: عوامل الأسماء ، راجح ، مرجوح.

المطلب الأول: إعمال اسم الفاعل :

ذهب أغلب النحويين إلى أنَّ سبب قدرة اسم الفاعل على العمل هو الشبه الكبير بينه وبين الفعل المضارع، ومع ذلك لا يبلغ مرتبة الفعل في العمل ؛لأنَّه فرع عليه ،فلا بد من شروط يستوفيها حتى يكون قادرًا على العمل، فيرى سيبويه أنَّ اسم الفاعل يوافق مضارعه في المعنى، وفي الحدث والتجدد وعدد الحروف وهيئتها، وبإمكانه أن يحلّ محل الفعل المضارع، وهذا يقربّه من الفعلية ويبعده عن الاسمية، وفي ذلك يقول:((هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول، فإذا أردْتَ فيه ما المعنى في "يَفْعَلُ" كان نكرةً منونًا، وذلك قول: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل : هذا يضربُ زيدًا غداً))[1],

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله متعدياً ولازمًا، واختلف النحويون في علة عمله، فمنهم من ذهب إلى عمله في اللفظ والمعنى، أي: يأخذونه على الفعل في اللفظ والمعنى، ومنهم من يأخذه بجريانه في المعنى دون اللفظ[2]، فذهب سيبويه وأكثر النحويين على المجاراة اللفظية والمعنوية [3]، وقيل أنَّ المجاراة بين اسم الفاعل والفعل المضارع قائمة على الحركات والسكنات[4], وردّ هذا القول حسن عواد محقق رسالة في اسم الفاعل مبيّناً ذلك بقوله:((أن قائماً في حال الوقف مؤلف من سببين خفيفين، على حين يتألف يقوم في حال الوقف عليه من متحرك وسبب خفيف ومقطع بين القصير والطويل، وأمّا في حال الوصل فقائم مؤلف من سبب خفيف ووتد مجموع خلافاً ليقوم المؤلف من وتد مجموع ومتحرك واحد، ولا يقال إن العبرة بالأصل، لأنَ الوزن العروضي جارٍ على النقل لا على الأصل))[5].

لذا فإن لم يكن اسم الفاعل موافقاً للفعل المضارع في الحركات والسكنات، فإنَّه يظل موافقاً له في المعنى والحدث والتجدد وفي عدد الحروف، وأن المشابهة والمضارعة تعني عدم التوافق التام في الحركة والسكون، ومن ثم فالخلاف القائم بين الكوفيين والبصريين في قضية الإعمال قائم على أمرين: الأول: علة الإعمال فيعمل عند البصريين لتضمنه الفعل المضارع وجريانه في الحركات والسكنات، ويعمل عند الكوفيين دون شرط الاعتماد لكونه فعلاً دائماً عندهم .

الثاني : يعمل اسم الفاعل عند البصريين إن دلَّ على الحال والاستقبال، ولا يعمل ماضياً إلّا إذا عُرّف بأل بوصفها موصولة، ويعمل عند الكوفيين دون شرط؛ لأنَّه فعل عندهم .

---

[1] ـ الكتاب،: 1/ 237.
[2] ـ ينظر : شرح المفصل: 6/ 87 .
[3] ـ ينظر: الكتاب : 1/ 237، شرح المفصل : 6/ 86، شرح الكافية، الرضي : 2/ 205، الجمل , الزجاجي : 95 - 96.
[4] ـ ينظر: شرح ابن عقيل :3/ 88.
[5] ـ رسالة في اسم الفاعل، أحمد العبادي شهاب الدين : 28.

ولا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مقرونًا بـ"الالف واللام" أو مجردًا منها؛ فجاء البحث في هذه المسألة منطوياً على أمورٍ عدة:

1. إعمال اسم الفاعل المقرون بـ "الألف واللام":

يعمل اسمُ الفاعل المقرون بـ "الالف واللام" مطلقاً عند سيبويه وأكثر النحويين، فبيَّنَ سيبويه رأيه في هذه المسألة قائلًا:((هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنى هذا الذي ضَرَبَ زيدًا، وعَمِلَ عمله؛ لأنَّ الالف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجهُ الكلامِ))[6].

فالظاهر من كلام سيبويه:((وهو وجه الكلام))،أي: هو الوجهُ النحويّ الجائز الراجح، وفصّل الصبّان رأي سيبويه قائلًا:((ويحتمل تفسير سيبويه أنَّه إذا عمل بمعنى الماضي، فالأولى جواز عمله بمعنى المضارع، لثبوت العمل في غير "أل" فعمل مع "أل" بالأولى))[7]، فيبدو أنّ الصّبان بقوله :"الأولى" اشار إلى الوجه الجائز الراجح في هذه المسألة، وأنَّ الالف واللام أبعدتا اسم الفاعل عن الأسماء، بامتناع الإضافة، وهما بمعنى الذي، واسم الفاعل المتصل بهما بمعنى الفعل، فلمّا كان في معنى الفعل عمل عمله، فهو اسمٌ لفظاً، وفعلٌ معنىً[8] .

وذهب المازني، وأبو علي الفارسي(377هـ)[9]، والرماني(384هـ) إلى أنَّ اسم الفاعل المقرون لا يعمل إلّا إذا كان ماضيًا نحو: "الضاربُ زيدًا أمسِ عمرو"، لعل ذلك؛ أنَّ المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي قُوبل إلى إعماله بمعناه[10] .

وربمّا خصَّ الفارسي ومن تبعه النصب بالماضي أخذًا من ظاهر كلام سيبويه: "هذا الضاربُ زيداً فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً"، ويحتمل تفسير سيبويه، أنَّه إذا عمل بمعنى الماضي، فالأولى جواز عمله بمعنى المضارع، لثبوت العمل من غير "أل" فعمل مع "أل" بالأولى .

أمّا خالد الأزهري فذهب إلى أنَّ اسم الفاعل إذا كان صلةً لـ "أل" عَمل مطلقًا، ماضيًا كان أو غيره، معتمدًا "أل" هذه موصولة و"ضارب" حالًا محل ضرب أو يضرب، بدليل عطف الفعل عليه في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾[الحديد:18](11),وهذا ما بيَّنه الزمخشري(538هـ) بقوله:((فإن قلت علام عُطف قوله تعالى: "وأقرضوا"؟ قلت على معنى الفعل في "المصدّقين"؛ لأنَّ اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى "اصّدقوا" كأنَّه قيل:"اصّدقوا وأقرضوا"))[12] .

فالظاهر مما تقدم أنَّ عمل اسم الفاعل المقرون بـ"أل" مطلقًا هو الوجه النحويّ الجائز الراجح، وأمّا الوجهُ النحويُّ الجائز المرجوح، هو إعماله إذا كان بمعنى الماضي فقط ,وسبب المرجوحية؛ أنَّه شابه الفعل لفظًا ومعنىً؛ ذلك لأنَّ الالف واللام ابعدتاه عن الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فباعد الأسمية وقارب الفعلية، وكلما اقترب إلى الفعلية، كان الفعل أحسن وأقوى، فبعض الأسماء لا يتصرفُ تصرُّفًا إعرابيًا كاملًا، ويمتنع من بعض الخصائص التي يتمتع بها الأسماء، وهو التنوين والجر فأشبهت بذلك الفعل، وجعلوا العلة فيه شبه الأفعال، وهذا الشبهُ هو الذي جعلها تمتنع مما يمتنع منه الفعل، وحقَّق ذلك عندهم أنّهم رأوا هذه الأسماء عينها إذ ما دخلت عليها أداة التعريف "أل" أو أُضيفت إلى اسم آخر عاودت الجرّ، وذلك أن دخول "أل" التعريف والإضافة يبعدانها من شبه الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يُعرَّف ولا يُضاف، فزال الحكمُ المبنيُّ على ذلك الشبه[13]، فكلما كانت هناك مشابهة أو أشياء

---

[6] ـ الكتاب : 1/ 256.
[7] ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني : 2/ 290.
[8] ـ ينظر: شرح المفصل :6/ 77.
[9] ـ ينظر : الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي : 1/ 65 .
[10] ـ ينظر: شرح الكافية :4/ 202، حاشية الخضري : 2/ 26.
[11] ـ ينظر: شرح التصريح على التوضيح : 2 /62 .
[12] ـ الكشاف , الزمخشري : 2/ 65 .
[13] ـ القياس في النحو , منى الياس : 34.

مشتركة بين شيئين كان هناك اقترابٌ كاشتراك عدم التنوين بين الاسم والفعل، وإذا انتفت هذه المشاركة أدت إلى الابتعاد، والفعل كالإضافة والتعريف اللتين تبعدان الفعل عن حدود الاسم .

2.**إعمال اسم الفاعل المجرد من "ال" ،والدالّ على الحال والاستقبال:**

جاز النصب والجرّ في اسم الفاعل المجرد من الالف واللام، والدالُّ على الحال والاستقبال، فقال الفراء في قوله تعالى:﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾[آل عمران:185]، ((أنَّه لو نونت في "ذائقة" ونصبت "الموت" لكان صوابًا، وأكثر ما تختار العرب التنوين في المستقبل))[14]، نفهم من قول الفراء: "وأكثرُ ما تختار العرب النصب" أنَّ التنوين والنصب هو الوجه النحوي الجائز الراجح، والوجه النحويّ الجائز المرجوح هو حذف التنوين وجرّ الاسم بعده.

واسترسل سيبويه مبيّنًا أنَّ العرب يحذفون التنوين استخفافًا دون تغير المعنى، إذ قال:((يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكفِّ التنوين عن الاسم ، فصار عمله فيه الجرّ... وليس يغيّر كَفُّ التنوين إذا حذفته . مستخفًا شيئًا في المعنى ولا تجعله معرفةً، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[آل عمران: 18، الأنبياء:35، والعنكبوت:57]،وقوله تعالى﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة:12] فالمعنى معنى))(15)،ويرى سيبويه أنّ التنوين هو الأصل في اسم الفاعل المستوفي الشروط، يقول:((فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقع معرفةٌ ولو كان الأصل...ترك التنوين، لما دخله التنوين، ولو كان ذلك نكرة، وذلك أنَّه لا يجري مجرى المضارع))[16] .

وتابع الزجاجي سيبويه بقوله: ((فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كان لك فيه وجهان: أحدهما: وهو الأجود أن تنونه وتنصب ما بعده؛ لأنَّه ضارع المستقبل، وذلك قولك: "هو ضاربٌ زيدًا الساعة", و"هذا ضاربٌ زيدًا غدًا"، والوجهُ الآخر أن تحذف التنوين وتخفض، وأنت تريد الحال والاستقبال، فتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ غدًا"))[17].

والظاهر من كلام الزجاجي أنَّه رجح تنوين اسم الفاعل المجرد، ونصب الاسم بعده إذا دلَّ على الحال والاستقبال، فوصفه بـ "الأجود"، لذا فالوجه النحويّ الجائز المرجوح هو الوجهُ الآخر، وهو حذف التنوين وجرّ الاسم بعده.

وكذلك الزمخشري إذ يقول:((إذا استوفى اسم الفاعل شروط عمله، الأصل أن يعمل)) [18]،أي: أراد "التنوين والنصب"، وعبّر الرضي عن الراجح عند حديثه عن اسم الفاعل المجرد والدال على الحال والاستقبال بالوصف "الأصل" قائلاً:((إنَّ التنوين هو الأصل))[19]،وحتى ابن مالك ربما يريد بقوله: "وانصب بذي الإعمال تلو وأخفض" أنَّ النصب راجحٌ، والخفض مرجوحٌ؛ لذلك قدَّمَ النصب على الخفض .

ونقل أبو حيان عن الكسائي المساواة بين الإعمال والإضافة[20] ،بينما أبو حيان وتبعه السيوطي جعلا المرجوح راجحاً وحجتهم في ذلك أنَّ اسم الفاعل من الأسماء؛ وإلحاقه بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه؛ فرجحوا الإضافة على العمل[21]، وفي

---

14 ـ معاني القرآن ,الفراء : 2/ 202.
15 ـ الكتاب: 1/ 239 .
16 ـ الكتاب :1/ 242.
17 ـ الجمل في النحو ، الزجاجي : 95 -99 .
18 ـ الكشاف : 1/ 448.
19 ـ شرح الكافية : 1/ 278.
20 ـ ينظر : البحر المحيط ، أبو حيان : 10 / 403 .
21 ـ ينظر : البحر المحيط : 10 / 403 ، همع الهوامع : 2 / 96.

ذلك يقول أبو حيان:((وقد قررنا ... أن الاصل الإضافة؛ لأنَّ العمل إنما هو الشبه ، والإضافة هي أصل الاسماء))[22] ، أمّا السيوطي فبيّن ذلك بطريقة أخرى وبالمضمون نفسه قائلاً:((يظهر لي أن الجر أولى ؛ لأنَّ الاصل في الاسماء إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة ، والعمل إنما هو بجهد الشّبه للمضارع فدلّ على أن الأصل أولى))[23]، فلو أنعمنا النظر في آراء النحويين لوجدناهم نظروا إلى المسألة من منظار الأصل والفرع ، فسيبويه ومن تبعه يرون أنَّ التنوين والنصب "الإعمال" هو الأصل ، بينما أبو حيان والسيوطي يرون أن الإضافة "عدم الإعمال" هو الأصل.

تبيّن في خلاصة البحث تباين وجهات نظر النحويين بين الراجح والمرجوح في هذه المسألة، فمنهم مَنْ حكم على إضافة اسم الفاعل غير المنون والدالُّ على الحال والاستقبال بالمرجوحية لأسباب :

1. أصالة التنوين، فالتنوين أصلٌ عند سيبويه، والتنوين منعه الإضافة التي هي من خصائص الأسماء؛ فبذلك ابتعد عن خصائص الأسماء؛ فلمّا ابتعد عن خصائصها اقترب إلى الفعلية، فحكم على إضافته بالمرجوحية .
2. مضارعة الفعل أو شابهه لفظاً، فكلمّا شابه الفعل اقترب من الفعلية .

أمّا مرجّحو الإضافة على العمل فحجتهم في ذلك أنَّ اسم الفاعل من الأسماء، وإلحاقه بالأسماء التي هي من جنسه أرجّح من إلحاقه بغير جنسه التي هي الأفعال .

ولو تحققنا من الأوائل لوجدنا الأخفش قد غيّر مسار البحث في هذه المسألة من اطار الصعنة النحوية إلى مدار الدلالة، إذ يقول:((وإنما أضاف إذا كان قد وقع الفعل، تقول: "هم ضاربو أبيك"إذا كانوا قد ضربوه، وإذا كانوا في حال الضرب أو لم يضربوا قلت: "هم ضاربوا أخاك"))[24]، فيرى الأخفش أنَّ كل تركيب له دلالة جديدة ، فالتركيب الأول إقرار الضرب ، والثاني إنكاره.

ومن ذهب مذهب الأخفش(215هـ) من المحدثين الدكتور محمد عبد السلام, إذ يرى أن العدول من تركيب إلى آخر مغزاه الدلالة والفائدة البلاغية، فيرى أنَّ الأصل في اسم الفاعل العامل، والدالُّ على الحال والاستقبال، هو التنوين، والعدولُ عن التنوين إلى الإضافة يكون لفائدة بلاغية، وهي أن يكسب اسم الفاعل الذي اصله التنوين(العمل الفعلي المتجدد في الحال والاستقبال) دلالة الإضافة (الزمن الماضي المستمر)تأكيدًا على وقوعه، فهو كالمتحقق الموجود، وهذا هو المدخل البلاغي.

واستشهد بقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ۗ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ [المائدة:95]، فالأصل أن يكون اسم الفاعل نكرة بالتنوين أي: "بالغًا" وقرينته الأصل أن "بالغ" صفة لنكرة، وجاء العدول من التنوين إلى الإضافة لإفادة الثبوت بدلاً من التجدّد، دلالةٌ على ثبوت أمن الحرم من الزمن الماضي واستمراره، فجاء الهدي موصوفًا بالتركيب الإضافي الدالّ على الزمن الماضي المستمر، خلافًا للأصل؛ لأنَّ الهدي هنا عوض كفارة عن انتهاك أمن الحرم الثابت والمستمر من الزمن الماضي بالصيد فيه[25].

والرَّاجح عندي أن العدول عن تنوين اسم الفاعل إلى إضافته قد جاء لفائدة بلاغية؛ لأنَّ العدول من تركيب معين إلى تركيب آخر، يعني العدول من معنى إلى معنى آخر.

فتبيّنَ مما سبق تفصيله أنَّه قد نستطيع بقدر الإمكان رفع كفة المرجوحية في هذه المسألة .

3. اسم الفاعل المجرد من "الألف واللام" الدالّ على المضي:

---

[22] ـ البحر المحيط : 10 / 403 .
[23] ـ همع الهوامع : 2 / 96 .
[24] ـ معاني القرآن ، الأخفش :1 / 156 .
[25] ـ ينظر: البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التنوين إلى الإضافة : محمد سامي عبد السلام : 30- 35.

أجاز النحويون النصب والجرّ في اسم الفاعل المجرد الدالّ على المضي، والنصبُ هو الوجهُ النحويّ الجائز المرجوح، أمّا الجرُّ فهو الوجه النحويّ الجائز الراجح، ففي هذه المسألة قُلبتْ الموازين, إذ ذهب النحويون إلى مرجوحية النصب، ورجحان الجر؛ لأنَّ أصل الاسماء ألا تعمل إلّا الجر، وأصل الأفعال أن تعمل في المفعول، إلّا أن المضارع قد أشبه الاسم من وجوه، والاسم أيضًا حُمل على الفعل المضارع فعمل عمله، وأمّا الفعل الماضي فلم يشبه الاسم مشابهة قويه[26]، فيرى ابن علاء الدين(827هـ) أن الأفعال دخلت على الأسماء في الإعراب، والأسماء دخلت على الأفعال في العمل، فلمّا لم يأخذ الماضي من الاسم إعرابًا لم يعطِ الاسم إذا كان بمعناه عمله[27].

وعقّبَ ابنُ مالك على رأي الكسائي في هذه المسألة مضعّفًا مذهبه فيها قال:((وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل، المقصود به المضي مع كونه عاريًا من الألف واللام، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف؛ لأنَّ اسم الفاعل الذي يراد به المعنى لا يشبه الفعل الماضي إلّا من قبل المعنى، فلا يعطي ما أُعطيّ المشابه لفظًا ومعنىً، أعني الذي يُراد به معنى المضارع...وأيضًا فإنَّ الفعل المضارع محمولٌ على اسم الفاعل في الإعراب، فحُمِل اسم الفاعل عليه في العمل، ولم يُحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعرابٍ، فلم يُحمل اسم الفاعل عليه في العمل)) [28] .

فنفهم من قول ابن مالك: "ومذهبه في هذه المسألة ضعيف" أي : مرجوح .

واستدلَّ الكسائي وتبعه ابن مضاء(592هـ) على إعمال اسم الفاعل الدالّ على المضي بقوله تعالى:﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ۚ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ [الكهف: 18]، إذ نصب اسم الفاعل "باسط" مفعولًا به وهو "ذراعيه"، وتمسكوا أيضًا بقول القائل: "هذا مُعطي زيدٌ درهمًا أمس" أو "زيدٌ مُعطي عمرو أمس درهمًا" فلا ناصب لـ "درهم" إلّا اسم الفاعل "باسط"، وقيل: إنَّه منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل، كأنَّه لمّا قال : "مُعطي عم"، قيل: وما أُعطي؟ قال: "درهمًا"، أي: أعطاه درهماً [29]،وأيَّد السيرافي والشلوبين مذهب الكسائي ومن تبعه في هذه المسألة، فذهبا إلى أنَّ "درهمًا" منصوب بـ "مُعطي" وإنْ كان ماضيًا، لقوة شبهه بالفعل[30]،فالعمل في اسم الفاعل المجرد والدالّ على المضي جاء مراعاة كونه فعل في المعنى؛ لأنَّ العرب تحمل على المعنى وعلى اللفظ، ويبقى الجرّ فيه أقوى مراعاة للأسمية، فلا شك أنّ الأسمية أقوى لعدم جريها على الفعل ولكن الفعلية تسربت إلى الصيغة من الحدث .

والظاهر مما تقدم أنَّ سبب رجحان الجرّ ومرجوحية النصب في هذه المسألة يعود إلى :

1. ضعف شبه اسم الفاعل بالفعل؛ لمشابهته الفعل معنىً دون اللفظ، فقلّ عمل النصب في الاسم الذي بعده.
2. قوة الاسمية لعدم جريها على الفعل، ثم أنَّه باعد الأفعال، وقارب الأسماء، فاقترب من خصائصها، والإضافة من خصائص الأسماء .

وفي خلاصة المسألة تبيّن لنا أن الوجه المرجوح الذي يتصف بضعفٍ من جانب معين قد يكون راجحًا عند طائفة من النحويين الذين ينطلقون من توجهات نحويّة في جعله راجحًا لا مرجوحًا، وهذا ما وجدناه في رأي الكسائي ومَنْ تبعه في راجحية اسم الفاعل العامل وهو ماضٍ في دلالته .

وفي إعمال اسم الفاعل مسألة أخرى فيها راجحية ومرجوحية فمن شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من الالف واللام الاعتماد؛ لأنَّ اسم الفاعل لم يصل إلى مرتبة الفعل لكي يعمل، فالفعل ليس بحاجة إلى الاعتماد حتى يعمل، أمّا اسم الفاعل إذا

---

[26] ـ العلل في النحو، ابن الوراق: 168.
[27] ـ ينظر : الافتتاح في شرح المصباح، حسن باشا بن علاء الدين الأسود : 114.
[28] ـ شرح التسهيل ، ابن مالك : 3/ 73.
[29] ـ ينظر : شرح الكافية : 2/ 200.، شرح التصريح : 66/2،.
[30] ـ ينظر: شرح ابن الناظم : 431، شرح الجمل ، ابن عصفور : 1/ 552.

اعتمد قوي جانب الفعل، ويقصد بالاعتماد أن يكون اسم الفاعل خبرًا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالًا لذي حال، أو اعتماده على نفي أو استفهام، واختلف النحويون في إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد، فمنهم من ذهب إلى أنَّه لا يعمل إلّا إذا اعتمد على شيءٍ قبله، وهو رأي البصريين، ومنهم من ذهب إلى جواز عمله دون اعتماد، وهو رأي الكوفيين فإن اسم الفاعل يعمل عندهم دون شرط الاعتماد، لأنَّه عندهم فعل دائم، والفعل يعمل دون اعتماد[31].

واسترسل سيبويه موضحًا ومعللًا قال:((وزعم الخليل، رحمه الله أنَّه يستقبح أن تقول "قائمٌ زيدٌ" وذاك إذا لم تجعل "قائمًا" مقدمًا مبنيًا على المبتدأ))[32] .

فذكر سيبويه وصفًا لهذه المسألة النحوية . إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد على شيء قبله . وهو "يستقبح" مما ادخله في حكم الجائز المرجوح، وتبعه ابن السراج في ذلك، يقول:((إذا قلت " قائمٌ زيدٌ " فأردت أن ترفع زيدًا بـ " قائم" وليس قبله ما يعتمد عليه...فهو قبيح، وهو جائزٌ على قُبحه))[33]، فوصفه بالقبح بقوله: "جائزٌ على قبحه"، أي: إنّه وجهٌ نحويٌّ جائزٌ مرجوح .

وجوّزه ابنُ مالك على قلّته، إذ قال:((وقد يجوز، نحو "فائزٌ ألوا الرشد"))[34]، فقوله: "قد يجوز" اشارة منه على المرجوحية، إذ ركّب "قد" مع الفعل المضارع ودلالتها على التقليل.

ويوضح ابن يعيش سبب اعتماد اسم الفاعل على شيءٍ قبله بقوله: ((إن أصل العمل إنما للأفعال كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء، واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ علم ذلك، فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول فلما كانت أسماء الفاعلين فروعا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل، ومن الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي الحال أو استفهام أو نفي، وذلك من قبل أن هذه الأماكن للأفعال))[35].

فاسم الفاعل محمولٌ على المضارع في العمل للمشابهة، والفروعٌ تنحط عن درجات الأصول، لذا فهو أضعف من الفعل في العمل فالاعتماد يقوي فيه الفعلية.

أمّا الكوفيون ومن تبعهم فهم يعملون اسم الفاعل دون اعتماد لأنّه فعل عندهم، ومن شواهد إعمال اسم الفاعل مع عدم الاعتماد قراءة قوله تعالى:﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾[الانسان:14]، "دانيةٌ" على أنَّ "دانيةٌ" مبتدأ، و "ظلالُها" فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر، فعمل اسم الفاعل دون، اعتماد(36)، وكذلك قوله تعالى:﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[فاطر:28] على أنَّ "ألوانه "فاعل لاسم الفاعل "مُختلفٌ"، فعمل اسم الفاعل دون اعتماد.(37)

واحتجوا أيضًا بقول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبيٍّ إذا الطّيْرُ مَرَّتِ

ذهب الكوفيون ومن تبعهم إلى أنَّ "خبير" مبتدأ، و "بنو" فاعلًا مرفوعًا، بينما ذهب البصريون إلى انَّ "بنو" مبتدأ مرفوعًا وخبره مقدم عليه وهو "خبير"[38].

---

31 ينظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف الزبيدي : 78- 79.
32 ـ الكتاب : 2/ 125.
33 ـ الأصول في النحو، ابن السراج : 1/ 60.
34 ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف :15 .
35 ـ شرح المفصل:6/ 86.شرح الجمل، ابن عصفور : 1/ 553, اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: 1/ 440.
36 ـ ينظر : الكشاف : 4/ 197.
37 ـ ينظر: البحر المحيط : 596/8.
38 ـ ينظر الافتتاح في شرح المصباح :114, علم النحو , السيد أمين علي :2/ 25.

في خلاصة المسألة يمكن أن نحدد السبب الذي جعل إعمال اسم الفاعل غير المعتمد على شيءٍ قبله مرجوحًا في الموارد المذكورة، وهو فرعية اسم الفاعل على الفعل، والفروع ضعيفة لا تقوى على العمل إلّا بالاعتماد على شيءٍ قبلها، لذا فيحتاج إلى ما يتقوى به من الاعتماد وغيره ،فالاعتماد يقوي جانب الفعلية فيه ويبعده عن الاسمية المحضة، وهذا يعود إلى ضوابط الصنعة النحويّة واجراءاتها التي وضعها النحويون، وقواعدهم التي اتبعوها في استنباط اللغة العربية .

والذي يبدو لي رجحان مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ لانَّ القرآن الكريم سيد الحجج وهو أعرب وأفصح حجة يعتمد عليها في الترجيح ، وكان الكوفيون يقعّدون النحو على ما عندهم من الشواهد القرآنية والقراءات، والسماع والتواتر عندهم شرط مهم لقبول القراءة[39]، إضافة إلى ما استدلّوا به من شواهد الشعر العربي .

فتبيّن لنا مما سبق تفصيله أنّه بالإمكان النهوض بمرجوحية الوجه النحويّ في هذه المسألة .

5 . الضمير المتصل باسم الفاعل :

جاز في الضمير المتصل باسم الفاعل وجهان: النصبُ والجرّ، واختلف النحويون في أيهما أرجح، وفي ذلك يقول سيبويه:((وإذا قلت هم الضاربوكَ، وهما الضارباكَ فالوجهُ فيه الجرّ؛ لأنَّك إذا كَفَفْتَ النّونَ من هذه الأسماءِ في المظهر كان الوجه الجرَّ))[40]، فالظاهر من كلام سيبويه أنَّ الجرّ هو الوجه النحويّ الجائز الراجح، والنصبُ هو الوجه النحويّ الجائز المرجوح، وذلك بقوله:" كان الوجه الجرّ"، فالضمير عند سيبويه محمولٌ على الظاهر، والظاهر يكون مجرورًا؛ لأنَّ الضمير نائب عن الظاهر، وإذا حذفت التنوين من الوصف، كان الظاهر مخفوضًا بالوصف، فكذلك نائبه[41]، وصرّح الأستاذ عباس حسن بأنَّ النصب هو الوجه النحوي الجائز المرجوح، إذ قال:((الضمير المتصل باسم الفاعل وجب جره بالإضافة، نحو "والدُ مُكرمك"، ولا يجوز إعرابه مفعولًا به إلّا على رأي مرجوح))[42].

وذهب الأخفش وهشام الكوفي(209هـ) إلى أنَّ الضمير في موضع نصب، وإنَّ التنوين في "زيدٌ مُكرمك"، والنون في "الزيدان مُكرماك" خُذفا لصون الضمير من الانفصال، والضمير منصوب ولا دلالة على الجرّ، فهم يرونَّ أنَّ موجب النصب محقق، وهو المفعولية، وموجبُ الإضافة غير محقق، وإنمّا حذف التنوين لسبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير من الانفصال[43].

وضعّف ابن مالك مذهب الأخفش ومن تبعه[44]، فهو يرى أنَّ النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظًا بل يكتفي فيه بالتقدير، لذلك زيدت بعض حروف الجرّ في المفعولات، وأنَّ حذف التنوين والنون لصون الضمير من الانفصال مُستغنٍ عنه بوجهين: أحدهما أنَّ حذفه للإضافة محصل ذلك، والثاني: أنَّ مقتضى الدليل، بقاء الاتصال بعد التنوين ونون التثنية والجمع، ولو قُصد النصب، وقد استُعمل ذلك في الشعر، ومنه قول الشاعر :

هُم القائلونَ الخير والآمرونه ما خشوا من مُحدثِ الأمرِ مُعظمًا[45]

والشاهد فيه قوله: "الآمرونه"، جمع بين النون والضمير، وحكم الضمير أنْ يعاقب النون التنوين لأنَّه بمنزلتهما، والأصل "لآمروه"[46]، ومنه قول الآخر :

---

39 ـ ينظر : أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير نجيب اللبدي : 324.
40 ـ الكتاب : 1/ 260.
41 ـ ينظر : المحتسب، ابن جني : 2/ 80، شرح التصريح: 2/ 130، شرح الكافية الشافية، ابن مالك : 2/ 105.
42 ـ النحو الوافي : 3/ 256.
43 ـ ينظر :معاني القرآن : الأخفش : 2/ 273، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: 2/ 201، وارتشاف الضرب من لسان العرب : 475.
44 ـ ينظر : شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 3/ 83.
45 ـ ينظر : خزانة الأدب، البغدادي : 4/ 266.
46 ـ ينظر: الكتاب : 1/ 261.

ولم يرتفقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وايدي المعتفينَ رواهِقُهْ

الشاهد فيه: قوله "محتضرونه"، إذ جمع بين النون والضمير، والأصل "محتضروه"[47].

يبدو أنَّ الوجه النحويّ الجائز المرجوح هو النصبُ؛ وسبب مرجوحيته، أنَّ موجب الإضافة محقق، وهو حذف التنوين والنون للإضافة؛ لأنَّ من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد، أن يكون منونًا؛ لذا فإنَّ حذف التنوين يضعّفُ عمل اسم الفاعل فيما بعده، ويرجح الجرّ "الإضافة".

وقد تبيّنَ مرة أخرى أنَّ من النحويين مَنْ يرجح المرجوح مع ضعفه عند غيره أو يظهر جليًا دفاع مَنْ يرجح المرجوح عن رأيه بأدلة تبدو مقنعة منطلقة من ضوابط الصنعة واجراءاتها .

والذي ارجحه في نهاية مسألة اسم الفاعل، أن اسم الفاعل يعمل ماضياً وحالاً واستقبالاً...ولا داعي للأخذ بالعلل النحوية التي ساقها البصريون كالاعتماد الذي يقويه ويقربه من الفعل، وعدم التصغير؛ لأنَّ التصغير يقربه من الاسم ويبعده عن الفعلية، والدليل على ذلك لماذا اشترطوا أن يسبق بحرف من حروف النداء، عِلمًا أن النداء يقربه من الأسمية؟

ومن ثَمَّ فكان الأجدر بالنحويين أن يجعلوا اسم الفاعل في عِداد الأفعال ما دام يرد ومعه منصوب يرتبط به على نحو ما يرتبط بالفعل ، وعلى أن لا يُنظر إلى هذا الارتباط بعَدّه ارتباط عامل بمعمول ، وانْ يُنظر إلى الحركة الإعرابية في الاسم المعمول لاسم الفاعل من باب الدلالة لا الشبه بالمضارع ؛ لأن اسم الفاعل دالّ على الثبوت لا الحدوث خلافاً للفعل الذي يدل على التجدّد والحدوث ، ولو أنعمنا النظر في الآية التي استدل بها الكسائي ومن تبعه لوجدنا أن اسم الفاعل "باسط" في الآية الكريمة الآنفة الذكر يؤدي غرضاً دلالياً لا يؤديه الفعل المضارع "يبسط".

المطلب الثاني : العطف على معموليّ إنَّ:

"إنَّ" من الحروف المشبهة بالفعل، تدخل على المبتدأ والخبر، وتغير في عملهما، وسميت إنَّ وأخواتها بالحروف المشبهة بالفعل؛ لمشابهتها الفعل من جوانب عدة، وقد يعطف على اسمها بالرفع قبل استكمال خبرها أو بعده، واختلف النحويون في ذلك على النحو الآتي :

أ : العطف بالرفع على اسم "إنَّ " قبل استكمال الخبر:

يعطف على اسم "إنَّ" بالرفع قبل استكمال الخبر، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وأعلم أنَّ أُناساً من العرب يغلطون فيقولون: "إنَّك وزيدٌ ذاهبان"))[48] .

فيفهم من كلام سيبويه أنَّه يجوز العطف بالرفع على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر، لكن بضعف، فقد يكون المراد من قوله: "الغلط" الوجه النحويّ الجائز المرجوح، فسيبويه كان يستنبط قواعد العربية من كلام العرب الموثوق بهم، قال في موضع آخر:((قد جاء عن العرب فيما رواه الثقاة "إنَّك وزيدٌ ذاهبان"))[49]، لذا فالوجه النحويّ الجائز الراجح عند سيبويه، العطفُ بالرفع على اسم إنَّ بعد استكمال خبرها، والمرجوح، العطفُ بالرفع على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر .

وهناك من النحويين مَنْ تبنى الوجه المرجوح عند سيبويه فقد أجاز الكسائي ومن تبعه العطف بالرفع على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر وبعده، وتمسك بقوله تعالى﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[المائدة:69], فهو يرى أنَّ الاسم المرفوع "الصابئون" معطوف على اسم "إنَّ" قبل استكمال الخبر وهو قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ { ﴾، فالصابئون عند الكسائي ومن تبعه معطوفة على اسم إنَّ "الذين" بوصفه مبتدأً قبل دخول

---

47 ـ ينظر : الكتاب : 1/ 161.

48 ـ الكتاب : 1/ 290.

49 ـ الكتاب : 1/ 290 .

"إنَّ"(50)،واستدلوا أيضًا بقوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[الأحزاب:56] على قراءة ابن عباس وعبد الوارث وعمرو بن العلاء "وملائكتُه" بالرفع عطفًا على اسم إنَّ، واستدلوا كذلك بالشعر العربي، ومنه قول ضابئ بن الحارث اليرجمي[51] :

فَمَنْ يَكُ أمْسى بالمَدِينَةِ رَحلهُ فَإنَّي وَقَيارٌ بِـها لغريـبُ

فعطف "قيار" . وهو اسم فرسه أو جمله . على محلّ ياء المتكلم "فإني" الواقع اسماً لـ "إنَّ" قبل مجيء الخبر، وهو "لغريب"، ومنه قول الآخر:

خَليَليَّ هل طِبٌّ فَإنَّي وأنتُما وأن لّم تَبُوحا بالهوَى دَنِفَانِ

وقول الآخر أيضاً :

وَلَم يَكُ يَنْجب أبُوهُ وَأُمّهُ فَإنَّ لَنا الأُمُّ النَجِيبة والأبُّ

وذلك برفع "قيار، والأبّ ،وأنتما" إذ هُنَّ معطوفات على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر[52].

واحتجوا أيضًا بالقياس، قالوا: "أجمعنا على أنَّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" فكذلك مع "إنَّ" فإنَّها بمنزلتها، وإن كانت للإثبات، و "لا" للنفي، لأنَّ العرب يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، ويدل عليه أنّا أجمعنا على أنَّه يجوز العطف على اسم "إنَّ" بعد تمام الخبر، فكذلك قبل الخبر، و "إنَّ" لا تعمل بالخبر لضعفها ،وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فعلى هذا لا يعمل عاملان في معمولٍ واحد، فصحَّ ما ذهبنا إليه[53]، إلّا إنَّ مضعفي وجهُ العطف بالرفع على اسم "إنَّ" قبل استكمال الخبر، ذهبوا إلى تأويل وتقدير، ما استدلّ به الكوفيون ومن تبعهم.

واسترسل الصبّان موضحًا ومبيّناً تعين النصب في المعطوف على اسم "إنَّ" قبل استكمال الخبر قال:((لمّا على الرفع قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل، ومن تقدّم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر...لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنَّه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف، وأقول مقتضى الدليل بما ذكر جواز العطف على محل اسم "إنَّ" بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل...وإنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأنَّ العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر إنَّ هو إنَّ فيكون قائمان من قولك إنَّ زيداً وعمرو قائمان خبراً عن إنَّ وعمرو معاً، فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك))[54].

فتبيّن أنّ سبب مرجوحية العطف على اسم "إنَّ" قبل استكمال الخبر؛ أنَّك عطفت على شيء قبل تمامه، فكأنه حشر بين جزئي كلمة، مثل الياء في "زيد"، ومما يؤديه مثل هذا العطف إلى عمل عاملين مستقلين في معمولٍ واحد .

أمّا المحدثون فقد غيّروا مسار البحث في هذه المسألة من إطار الصنعة النحويّة إلى مدار الدلالة والمعنى، فيرى الدكتور فاضل السامرائي، والاستاذ عباس حسن إلى أنَّ الوجه النحويّ الجائز الراجح، والوجه النحويّ الجائز المرجوح في مسألة العطف بالرفع على اسم "إنَّ" قبل استكمال الخبر يعود إلى المعنى، فالمعنى هو الحكم في ذلك، وفي ذلك يقول فاضل السامرائي: ((وهذا المعنى حامَّ حوله النحاة ولم يذكروه صراحة، فهم حين يقولون إنَّه معطوف على موضع اسم "إنَّ" قبل دخولها، يعنون إنَّه معطوف على غير إرادة التوكيد, إي إنّ المعطوف عليه مؤكد بخلاف المعطوف، فالصابئون في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

---

50 ـ شرح التصريح : 2227، شرح ابن عقيل : 1/ 233 .

51 ـ ينظر :حاشية الصبّان على شرح الأشموني : 1/ 422.

52 ـ ينظر: المقتضب : 4/ 111، ألفية أبن الناظم : 70- 72، الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو بركات الأنباري : مسألة 23 ، وأسرار العربية , أبو بركات الأنباري : 152 ، شرح المفصل : 8/ 68، همع الهوامع : 2/ 44.

53 ـ علل النحو ,ابن الوراق : 246، همع الهوامع : 3/ 113، شرح ألفية ابن مالك , الحازمي : 9/ 39، شرح التصريح : 1/ 70، شرح الأشموني على حاشية الصبان: 1/ 395، شرح المفصل : 1/ 24-27.

54 ـ حاشية الصبّان على شرح الأشموني : 1/ 421, وينظر : شرح الكافية: 2/ 394.

وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة:69] خُولف حكمها عن أخواتها؛ لأنَّ هذه الفرقة أبعد ضلالًا من الآخرين فجاءت أقل توكيدًا))[55].

وهذا ما يسميه البيانيون بالالتفات أو كسر الأسلوب أو خرق النسق، وله شأن عظيم في تحفيز الذهن وشد الانتباه ،فكيف يقبلون أن تؤول الآية بغير داعٍ لتطابق القاعدة النحويّة، ولا يتصرفون في القاعدة تصرفًا صريحًا يساير الآية، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلامٌ عربي[56].

خلاصة المسألة أن مَنْ ذهب إلى مرجوحية العطف على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر قد يتوافر فيها دليلان السماع والقياس فقد دافع الكسائي ومَنْ تبعه عنها . العطف على خبر إنَّ قبل استكمال الخبر. بشواهد فصيحة وأقيسة أدوات وإن حملت على الضدية.

والذي أرجحه عدم الحكم على مسألة العطف على خبر "إنَّ" قبل استكمال الخبر بالجائز المرجوح؛ لوروده في القرآن الكريم، وهذا دليل في غاية القوة حيث قرأ به السبعة، علاوة على ذلك وروده في كلام العرب شعراً ونثراً , فضلاً عن الدلالة النحويّة .

وبذلك فقد نستطيع النهوض بكفة الوجه النحويّ المرجوح في هذه المسألة .

ب:العطف بالرفع على اسم "إنّ" بعد استكمال خبرها، "وكون الخبر اسمٌ مُشتقٌ":

إذا عُطف على اسم "إنَّ" بعد استكمال الخبر، جاز الوجهان الرفع، والنصب، ومن ذلك ما نقله ابن عقيل عن ابن مالك بقوله :

وجاز رفعك معطوفًا على منصوب إنَّ بعد أن تستكملا [57] .

وعلى هذا يقال: "إنَّ زيدًا قائمٌ ومحمدٌ و محمداً"، وضعف ابن عصفور العطف على موضع "إنَّ" بعد استكمال الخبر وعدَّه نادراً ولا يقاس عليه بقوله: ((وأمَّا إذا قلت: "إنَّ زيداً قائمٌ" فإنَّ الرافع لزيدٍ وهو التعرّي قد زال ولم يبق للرفع مجوّز، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس ، بل بابه أن يجيء في الشعر وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه))[58].

فأشار ابن عصفور إلى الوجه النحوي الجائز المرجوح ونعته بالنادر الذي لا يقاس عليه.

أمّا الصبّان فقد صرَّح برجحان النصب في هذه المسألة فيرى أنّ قولك: "إنَّ زيدًا آكلٌ طعامك وعمروٌ"، فيه توجيهٌ آخر فيه سعة، وليس معطوفًا على محل اسم "إنَّ"، إذ قال:((وليس معطوفًا على محل الاسم؛ لأنَّ الرافع هنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، بل إمّا مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية، عطفٌ على محل ما قبلها في الابتداء، إن كان جملة، أو مفردٌ معطوفٌ على الضمير في الخبر، إن كان فاصل كما في المثال: "إنَّ زيدًا آكلُ طعامك وعمروٌ"...وتعين الوجه الأول وقد أشعر قوله جائز، أنّ النصب هو الأصل والأرجح...وإلّا بعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فاصل بقلة))[59].

فالصبان بقوله: "هو الأصل والأرجح" يعني أنَّ العطف بالنصب على لفظ اسم "إنَّ" بلا فاصل بعد استكمال خبرها هو الوجهُ النحويّ الجائز الراجح، والعطفُ بالرفع على الضمير المستتر في اسم الفاعل بلا فاصل، هو الوجهُ النحويّ الجائزُ المرجوح, وأشار إليه بقوله:((وبلا فاصلٍ بقلّة))، فوصف المرجوح بالقلّة.

---

55 ـ معاني النحو : 1/ 311، وينظر: الجملة العربية والمعنى , فاضل السامرائي : 172.

56 ينظر: النحو الوافي : 2/ 335.

57 ـ شرح ابن عقيل: 1/ 335 .

58 ـ شرح الجمل : 1/ 461.

59 ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني : 1/ 210 .

أمّا الحازمي فقد صرّح بمرجوحية الرفع دون فاصل في هذه المسألة قائلاً: ((هنا جاء الخبر اسم فاعل ومعلوم أن الخبر إذا جاء اسم فاعل يرفع ضميرًا مستترًا، وحينئذ الضمير المستتر في العطف عليه راجح ومرجوح، راجحٌ إذا فُصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهو الضمير بفاصل...ومرجوحٌ إذا عُطف عليه دون فاصل))[60].

وإذا أردنا أن نتحقق من الأوائل نجد سيبويه قد أورد الموضوع في بابٍ، إذ قال: ((هذا بابُ ما يكونُ محمولاً على إنَّ ،فَيُشارِكُ فيها الاسم الذي وَليها ويكونُ محمولاً على الابتداء...فأمّا ما حُمِلَ على الابتداء فقولك: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمروٌ، وإنَّ زيدًا منطلِقٌ وسعيدٌ، فـ (عمروٌ) و(سعيدٌ) يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ والآخر ضعيفٌ: فأمَا الوجه الحسن فأن يكون محمولًا على الابتداء؛ لأنَّ معنى (إنَّ زيدًا منطلقٌ) زيدٌ منطلقٌ...وأمّا الوجه الآخُر الضعيفُ فأنْ يكون محمولًا على الاسم المضمر في (المنطلق) و (الظريف)، فإذا اردت ذلك، فأحْسَنُهُ أنْ تقول: منطلقٌ هو وعمروٌ، وإنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمروٌ))[61] .

فحكم سيبويه على الوجه النحويَّ الجائز الراجح فوصفه بـ "حَسَنٌ"، وعلى الوجه النحويّ الجائز المرجوح فوصفه بـ "ضعيف"، وهو العطف على الضمير في الاسم المشتق "اسم الفاعل" "منطلقٌ"، والصفة المشبهة "ظريفٌ"، إذا عُطفَ عليه دون فاصل، وكذلك ضعّف ابن مالك العطف على الضمير المتصل أو المستتر دون فاصل، يقول :

وإنْ على ضمير رفعٍ متصِلْ عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصلٍ ما، وبلا فصل يرد في النظم فاشيًا، وضعفه اعتقد

ثم ذكر ابن عقيل شاهدًا على ذلك قول الشاعر :

قُلْتُ إذا أَقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادى كَنِعاج الْفلا تعَسَّفنَ رَمْلا

فقد عطف "وزُهر" على الضمير المستتر في "أقبلت" المرفوع بالفاعلية دون أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره[62].

ويرى أبو علي الفارسي أنَّه إذا عُطف بالرفع على الضمير المستتر في اسم "إنَّ" أو غيره، وجب تأكيد الضمير ،يقول: ((فإن عطفت على إن وما عملت فيه اسمًا نحو " إنَّ زيدًا مُنطلِقٌ وعمرو" جاز لك في عمرو الرفع والنصب، الرفع على موضع "إنَّ" وما عملت فيه، ولم يتغير معنى الابتداء كما كان عليه قبل ،أو أن تعطفه على الضمير المرفوع في اسم الفاعل، فإن حُمِل على هذا الوجه وجب أن تؤكده، فتقول: إنَّ زيدًا منطلقٌ هو وعمرو، والنصبُ أن تحمله على اللفظ، أي على لفظ ما عملت فيه "إن" دون موضعها))[63].

فعمروٌ في قولنا: "إنَّ" زيدًا آكلٌ طعامك وعمروٌ" جاز فيه الرفع إمّا على أنَّه مبتدأ والخبر محذوف، أو يكون معطوفًا على الضمير المستتر في "آكل"؛ لأنَّ "آكل" اسم فاعل "مشتق" يرفع ضميرًا مستترًا، وقد تحقق الشرط الذي يرجح هذا الإعراب، وهو وجود الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، أمّا قولنا: "إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ"، فعمروٌ هنا فيه جائز راجِح، ووجهٌ جائزٌ مرجوح، الوجهُ النحويُّ الجائز الراجح، هو كونه مبتدأ لخبر محذوف، والوجهُ النحويُّ الجائزُ المرجوح ،هو أن يعطف بالرفع على الضمير المستتر في اسم الفاعل "آكل" دون فاصل، ولكي نرجح المرجوح نفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، فنقول: "إنَّ زيدًا قائمٌ هو وعمروٌ" فيكون هو تأكيد للضمير المستتر في "آكل" الذي هو اسم الفاعل، وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله:((فإذا أَردت ذلك فأحْسَنُهُ إن تقول: منطلقٌ هو وعمروٌ، وإنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمروٌ))[64]، وعليه كلا الطرفين قَبِلا بالفصل حتى يكون الراجح مرجوحاً.

---

60 ـ شرح أُلفية ابن مالك , الحازمي : 8/ 29.

61 ـ الكتاب : 3/ 25.

62 ـ شرح ابن عقيل على أُلفية ابن مالك : 3/ 195- 196.

63 ـ الايضاح العضدي : 116.

64 ـ الكتاب : 3/ 25.

والظاهر أنَّ سبب مرجوحية العطف بالرفع على اسم إنَّ قبل استكمال خبرها، وكون الخبر "اسم مشتق" يتعلق بمرجوحية العطف على الضمير المستتر أو المتصل دون فاصل، أو قبل تأكيده ،وهذا يعود لضعف العطف هنا، لأنّ العطفُ على الضمير لا يقوى إلّا مع الفصل، فوجود الفصل يُرضي القائلين: بأنَّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر إلّا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

تبيّن مما تذكر ذكره أنَّه بالإمكان تقوية المرجوح عن طريق الفصل بينهما .

المطلب الثالث: المفعول لأجله :

هو من المفاعيل، واسمُ فضلة، ومصدرٌ منصوب، يأتي بعد الفعل في جملة فعلية، وشروط عمله أن يكون مصدرًا، وأن يكون فيه معنى التعليل، وأن يكون المعلل به حدثًا مشاركًا له في الزمان، ومشاركًا له في الفاعل، واذا فقدَّ واحداً من هذه الشروط رُجِّحَ جره باللام[65]، ويستحضر المفعول له في الجملة لبيان السبب والغاية والمغزى من وقوع الفعل ويذكر بمثابة جواب على سؤال، وفصّلَ سيبويه ذلك بقوله:((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه عُذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنَّه موقوعٌ لهُ، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلهُ لِم كان ؟ وليس صفةٍ لما قبلهُ ولا منهُ...فهذا كله ينتصب لأنَّه مفعولٌ له، كأنّه قيل لِمَ فعلت كذا وكذا ؟ فقال :لكذا وكذا))[66].

عرّفه ابن مالك بقوله:((هو المصدر المعلل به الحدث شاركه في الوقت ظاهرًا أو مقدَراً والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا))[67].

بينما ذهب بعض النحويين إلى أنَّه لا يشترط في المفعول لأجله إلّا كونه مصدراً، فضلة، مفيداً للتعليل[68]، والمفعول له المستوفي الشروط يكون على ثلاثةِ أضرب: راجح ومرجوح ومساوٍ، وبيّنَ أحمد عمر الحازمي رأيه في هذه المسألة قائلاً:((فحينئذٍ جُعِل هذا الباب من المنصوبات؛ لأنَّ المنصوبات على قسمين ...جواز النصب راجِحاً ومرجوحاً، والحاصل أنّ المفعول لأجله له أحوال ثلاثة : الأولى: أن يكون مجردًا من أل والإضافة هذا يجوز فيه الوجهان: النصب والخفض باللام، والنصب أرجّح، ودليل الترجّيح كثرة السماع، والثانية :أن يكون مضافًا، وهذا يجوز فيه الوجهان على السواء، ولا يترجح أحدهما على الآخر، والثالثة...أن يكون المفعول لأجله محلى بـ "أل"، وهذا يجوز فيه الوجهان: النصب والجر بلام التعليل، والثاني أرجح))[69] .

واسترسل العيني(855هـ) موضحاً وممثلاً لذلك قال:((لأنَّ المفعول له إذا وجدت الشروط فيه على ثلاثة أضرب: راجح ومرجوح ومساو، فالراجحُ: أن يكون المفعول له معرفًا بـ" أل"، والأكثر أن يكون مجرورًا باللام كقولك: "جئتك للطمع في برّك: والنصبُ جائزٌ على قلّة...والمرجوحُ: جره: أن يكون المفعول له مجردًا من الألف واللام والإضافة، كقولك: جئتك تبركًا بك، فهذا أجودُ من قولك: جئتك للتبرك بك))[70] .

فصرَّح كل من الحازمي والعيني بالوجه الراجح والمرجوح في هذه المسألة، فالظاهر من هذين النصيّن أنَّ النصب هو الوجهُ النحويُّ الجائزُ الراجحُ في المفعول لأجله المجرد من "أل" والإضافة، والجرُّ هو المرجوح، أمّا المقرون بـ"أل" فبالعكس الجرُّ راجحٌ، والنصب مرجوحٌ.

وجوّز سيبويه ومن تبعه مجيء المفعول لأجله معرفة ونكرة، خلافاً لأبي عمر الجرمي(225هـ) والرياشي (257هـ) اللَّذينِ زعما أنَّ المفعول لأجله لا يكون إلّا منكوراً وأنَّ "أل" فيه زائدة[71]، وتعليلهم أنَّه إنْ وجدت فيه "أل" . فزائد .؛ لانَّ المراد ذكر ذات

---

65 ـ ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام الانصاري: 7 22، همع الهوامع : 1/ 195.
66 ـ الكتاب : 1/ 467- 469.
67 ـ التسهيل : 90.
68 ـ ينظر: شرح الكافية : 1 / 209، شرح الأشموني : 2/ 122، شرح التصريح : 1/ 334- 335، همع الهوامع : 1/ 195.
69 ـ فتح البرية في شرح نظم الأجرومية : أحمد عمر الحازمي : 1 / 613- 616.
70 ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : العيني : 3/ 1064.
71 ـ ينظر : الأصول : ابن السراج : 1/ 249، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ابن مالك : 395، ارتشاف الضرب من لسان العرب :2/ 223، وشرح ابن عقيل : 2/ 158- 161.

السبب الحامل، فيكفي فيه النكرة، والتعريف زيادة لا يحتاج إليها, فذهب الجرمي إلى أَنَّ المفعول لأجله لا يكون إلّا نكرة؛ لأنَّه كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلّا نكرة، فإنْ جاء المفعول لأجله مقترناً بـ "أل"، فـ"أل" هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفاً[72].

وردّ ذلك مجموعة من النحويين وعلى رأسهم سيبويه، ذلك أن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه، فيعرِّفه ذات السبب، وأنّها المعلومة له، ولا تنافي بينهما[73]، وفي ذلك يقول محقق شرح ابن عقيل مؤيداً ما ذهب إليه سيبويه: ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمة الله عليه في هذه المسألة؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته وروده في قوله تعالى:﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾[البقرة:19] والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه))(74).

ولو تحققنا من سيبويه لوجدناه يقول: ((ولكنه لما طرح (اللامَ) عَمِلَ فيه ما قبله كما عَمِلَ في (دأب بكار) ما قبله حين طرح (مثل) وكان حالًا، وحَسُنَ فيه الألف واللامُ ؛لأنَّه ليس بحال فيكونَ في موضوعِ فاعلٍ حالًا، ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي...لأنَّه ليس في موضعِ ابتداءٍ، ولا موضعًا يبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ، فمن ثمَّ خالفَ بابَ رحمةُ الله عليه، وسَقْياً لكَ، وحَمْداً لكَ))[75]، فالمراد من كلام سيبويه أنَّ اللام إذا سقطت من المفعول لأجله عمل فيه ما قبله كما عمل في (دأب بكار)، فنصبه الشاعر على اضمار فعلٍ على غير الحال، أي: "تدأب دأب بكار" مستدلاً به على أنَّه إذا جاء المصدر وليس قبله فعل من لفظه احتجت إلى فعل آخر تضمره، ولكن الفعل هنا دلّ على معنى المصدر، فكأنه قال: "أداموا النظر"، والدأب الدوام[76]، أمّا قوله: "وحسن في هذا الألف واللام..."،أي : يحسن في المفعول له الألف واللام، نحو "ضربت ابني للتأديب"، في حين لا يحسن التعريف في الحال وهو مذهب جمهور النحويين[77].

ومن ثَمَّ فدخول حرف الجرّ على المجرد من "أل" والإضافة قليل، ودخوله على المقرون بـ"أل" كثير، وهذا ما أشار إليه ابن مالك فيرى أنَّ كلّ مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنَّه مفعول له فجائز جرّه باللام، إلّا أنَّ ذلك عُرف بالأداة "التعريف" أحسن من التجريد "التنكير"، والتجريد أحسنُ منه في المنكر[78].

فاختلف النحويون في مجيء المفعول لأجله معرفًا, إلّا إنَّ سيبويه ومن تبعه جوزوا ذلك مستدلين بقول العجاج من الرجز:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخافةً وزَعَل المَحبورِ

والهَولَ من تهوَلِ الهُبورِ[79] فـ"زعل المحبور" مفعول لأجله معرّف بالإضافة، و"الهول" معرّف بـ "أل" فلا يكونا حالين[80] .

ومنه قول حاتم الطائي من الطويل[81]:

وَأَغْفِرُ عَوراء الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عنْ شتم اللَّئيم تكَرُّما

---

72 ـ ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 160.
73 ـ ينظر : شرح الكافية : 1 209،همع الهوامع: 1/ 196.
74 ـ شرح ابن عقيل : 2/ 160، هامش الشاهد 163.
75 ـ الكتاب : 1/ 469.
76 ـ ينظر الكتاب : 1/ 452، هامش الشاهد 300.
77 ـ ينظر: الكتاب :469/1، هامش رقم 9.
78 ـ ينظر: شرح الكافية الشافية : 1/ 301- 302.
79 ديوان العجاج: برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي :28، خزانة الأدب :488/1، الكتاب :468/1- 469.
80 ـ ينظر: القول الفصل في حقيقة "أل"، د . سعدون الرَّبعيّ: 105.
81 ـ ينظر ديوان حاتم : 180.

فـ "ادِّخاره" وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنَّه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال: "لادخاره" لكان سائغاً مقبولاً، وبذلك يرد على الجرمي الذي يرى أنّ إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف وفي البيت نفسه شاهد آخر على الوجه النحويَّ الراجح، وهو قوله :"تكرماً" حيث وقع مفعولاً لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بـ "أل"، وجاء منصوباً لاستيفائه الشروط[82]، ومنه ما أنشده سيبويه من قول الرّماح بن مياده :

أَلا ليتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمّ مَعْمَرٍ سَبِيلُ فأمّا الصبرَ عَنْها فَلا صَبْرا[83]

فـ "الصبر" مفعول لأجله، والتقدير مهما ذكرت شيئًا للصبر ومن أجله فلا صبر لي، وعلّق سيبويه على البيت اعلاه بقوله:((وعلى هذا الباب فأجرِ جميع ما أجريته نكرة حالًا إذا أدخلت فيه الألف واللام))[84],ومنه قول الراجز أيضاً:

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعدَاءِ لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهيْجاءِ[85] .

فالجبن وقع مفعولًا لأجله ونصبهُ مع كونه محلى بـ "أل" .

ومنه قول الآخر :

فَلَيْتَ لي بَهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُوا الإغارةَ فُرْسانًا ورُكْبانًا[86]

فالإغارة وقع مفعولًا لأجله منصوبًا مع كونه محلى بـ "أل"(87)، وعدَّ ابن مالك قوله تعالى:﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾[الأنبياء: 47] من باب المفعول لأجله، لأنَّ "القسط" جامع للمصدرية وللظهور وللمشاركة في الفاعل والزمان وصالح لتقدير حرف التعليل[88]، فدخول "أل" على المفعول لأجله يرجح جرّه على نصبه، وليس ممتنعاً، كمّا زعمّ بعض النحويين، لكن قلَّ في الاستعمال، وهو صحيحٌ مع قلّته.

في خلاصة المسألة يمكن تحديد الأسباب التي جعلت النصب في المفعول لأجله المقرون بـ "أل" مرجوحاً، والجرّ مرجوحاً في المجرد من "أل" والإضافة في الموارد المذكورة :

1. بما أن التنكير شرط من شروط المفعول لأجله عند بعض النحويين؛ فبدخول "أل" عليه يفقد شرط التنكير، فيجر بحرف الجرّ؛ لأنَّ حرف الجرّ يقوي فيه التعليل، وله قدرة على إيضاح وتوصيل الدلالة التعليلية، فيعامل معاملة الاسم المجرور، أو معاملة المفعول لأجله المعنوي، فيعرب مجرور لفظاً منصوب محلاً، وفي المقابل جعل الجرّ مرجوحاً في المفعول له المجرد من "أل" والإضافة؛ ذلك لأن التنكير شرط من شروط المفعول لأجله؛ فرجّح النصب على الجرّ فيه .

2. كثرة السماع حيث استدل النحويون على راجحان النصب في المفعول لأجله المجرد من" أل" والإضافة، بكثرة السماع، بينما كانت قلة السماع سبباً في مرجوحية الجرّ فيه .

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ المفعول لأجله منصوب بنزع الخافض، إذا يرون أن أصل المفعول لأجله هو المجرور بحرف التعليل، ثمّ اسقط حرف الجر الذي يفيد التعليل توسعاً[89].

---

82 ـ ينظر : شرح ابن عقيل : 161/2، هامش الشاهد : 165.
83 ـ الكتاب : 1/ 491.
84 ـ الكتاب : 1/ 491.
85 ـ قائله مجهول : ينظر شرح ابن عقيل : 1/ 572، ارتشاف الضرب من لسان العرب 223/2، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري :190، شرح التصريح : 1 / 336، الدرر اللوامع ، الشنقيطي :1/ 167، شرح الأشموني : 2/ 125.
86 ـ ديوان الحماسة ، أبو تمام : 243/1.
87 ـ ينظر: شرح ابن عقيل : 2/ 159- 160.
88 ـ ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 398.
89 ـ ينظر : حاشية ياسين على التصريح : 1/ 336، حاشية الخضري : 1/ 194، حاشية الصبّان : 2/ 122، همع الهوامع : 1/ 194- 195،شرح التصريح: 1/ 337.

والرَّاجح عندي أن هناك فرق بين اسقاط حرف التعليل واظهاره ؛لأنّ العدول من تعبير إلى تعبير يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فبإسقاط حرف الجرّ يحتمل النص ثلاثة معانٍ في آن واحد، وبيّن الدكتور فاضل السامرائي رأيه في هذه المسألة قائلاً:((إذا اردت التنصيص على العلة، جئت بحرف العلة، وإنْ اردت التوسع في المعنى اسقطت الحرف، فتكسب اكثر من معنى، فإذا قلت مثلاً "ينفق ماله لمراءاة الناس" جعلت المراءاة علة، وإذا قلت "ينفق ماله رئاء" أفدت ثلاثة معانٍ في آن واحد وهي العلة...أي ينفق ماله للمراءاة، والحالية، أي ينفق ماله مرائياً، والمفعولية المطلقة، أي ينفق ماله انفاق رئاء أو يرائي رئاء ...الأصل في اتيان المفعول له منصوباً وأن يدل على حصول العلة وحدوثها أمّا إذا جئت بالحرف فانه قد يفيد الحصول وعدمه...في حالة النصب تكون العلة معلومة بخلاف الجر...وفي حالة النصب يكون فاعل الحدث والعلة واحداً...وأمّا في حالة الجرّ فانه يحتمل الاتحاد وعدمه...قد يؤتى بالحرف لإرادة معنى لا يؤديه النزع، وللإرادة معنى خاص به لا يؤديه حرف آخر))[90].

فبعدما لاحظنا الاختلاف بين معنيي التعبيرين، تبين أن المعنى قد يكون له نصيب في تحديد الراجح من المرجوح في هذه المسألة، وبذلك نستطيع النهوض بكفة المرجوح فيها، والمؤيد لذلك أيضاً وروده في الكلام العربي الفصيح شعراً ونثراً.

المطلب الرابع : الاشتغال :

ذهب النحويون إلى أنَّ الأصل أن يتسلط العامل على المعمول، لكن قد يتقدم المعمول فيشتغل العامل عنه بضمير أو ما تعلق به هذا الضمير، وهنا يكون للاسم المعمول المتقدم أحوال من حيث نصبه أو رفعه، فقد يجوز على السواء ،أوقد يترجح أحدهما، وقد يجب[91]، فالاشتغالُ هو "أن يقدمُ اسمٌ أو يتأخرُ عنه فعل منشغل بضمير أو ملابس الاسم المتقدم، ولو تفرغ هذا الفعل أو مناسبته لنصبته لفظًا أو محلًا" [92]، وأركان الاشتغال ثلاثة : المشغول عنه، والمشغول، والمشغول به[93]، وفصّل ابن الناظم(686هـ) أحكام الاسم المشغول عنه قائلاً:((ثم الاسم الواقع بعد فعلٍ ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع على الابتداء، وراجحُ النصب على الرفع، ومستوٍ فيه الأمران، وراجحُ الرفع على النصب))[94] .

وقال ابن عقيل متابعاً ابن مالك في رأيه:((مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدهما : ما يجب فيه النصب، والثاني :ما يجب فيه الرفع، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أَرجحُ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران، والرفعُ أَرجحُ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء))[95].

فصرّح ابن مالك وابن عقيل بالوجه النحويّ الجائز الراجح في الاسم المنشغل عنه، ويبدو أن ابن عقيل بقوله: "ما يجوز فيه الأمران والنصب أَرجحُ"، وقوله: "ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح" أشار إلى الوجه النحويّ الجائز المرجوح في هذه المسألة، فالرفع مرجوحٌ في الأوّل، والنصب مرجوح في الثاني، وهذا ما يهمنا من أقسام الاسم المنشغل عنه.

أولًا: جواز الوجهين مع ترجيح النصب :

قال ابن مالك في حديثه عن ترجيح النصب في الاسم المشغول عنه:((ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء، إن أُجيب به استفهام بمفعول ما يليه، أو بمضاف مفعول ما يليه ،أو ويليه فعل أمر أو نهي أو دعاء، أو وليّ همزة استفهام أو حرف نفيّ لا يختص أو "حيث" أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا أو تشبيهًا, أو كان الرفعُ يوهمُ وصفًا مخلًا))[96]، فمن مرجحات النصب :

1. وقوع الاسم المنشغل عنه جواباً لاستفهام :

---

90 ـ معاني النحو: 2/ 199- 202.
91 ـ ينظر شرح ألفية ابن مالك : الحازمي : 4/ 223.
92 ـ شرح الصبان على شرح الأشموني : 2/ 71- 72، وينظر : شرح ابن عقيل : 2/ 107 .
93 ـ ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 106 .
94 ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 172.
95 ـ شرح ابن عقيل : 2/ 109.
96 ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك , بدر الدين :174.

اذا كانت الجملة الأولى تتضمن السؤال عنه "الاسم المنشغل عنه" يترجح في الاسم أن يكون مبنيًا على الأول، إن كان مرفوعًا رفعت، وإن كان منصوبًا نصبت، وإن كان مجرورًا جررت[97]،أي اذا وقع الاسم المنشغل عنه جوابًا لاستفهام منصوب لفظًا أو محلًا بالفعل الذي يليه، نحو عليًا استقبلتهُ في جواب مَنْ يسأل : "مَنْ استقبلت" ؟ فالرفع وجهٌ نحويٌّ جائزٌ مرجوح، والنصب بإضمار فعل يفسره الفعل الذي بعده، هو الوجهُ النحويُّ الجائزُ الراجح؛ لكي تتم المطابقة بين السؤال والجواب، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه بقوله:((زيدًا رأيته، تتنزلُ منزلةَ قولك: "كلمتُ عمرًا وزيدًا لقيتُهُ" ألّا ترى أن الرجل يقول: "مَنْ رأيت" فتقول: "زيدًا" على كلامه، فيصير هذا بمنزلة قولك: "رأيت زيدًا وعمرًا"، يجري على الفعل كما يجري الآخر على الأول بـ"الواو"))[98].

فالظاهر أنّ سبب رجحان النصب؛ المطابقة بين السؤال والجواب، وسبب مرجوحية الرفع أو الجرّ؛ عدم المطابقة بين السؤال والجواب .

2. وقوع الاسم المنشغل عنه بعد فعل طلبي:

من مرجّحات نصب الاسم المنشغل عنه وقوعه بعد فعل طلبي، واسترسل سيبويه موضحاً ومعللاً رأيه في ذلك قال:((وإنما كان الوجهُ في الأمر والنهي النصبَ ؛لأنَّ حدَّ الكلام تقديم الفعل...وإنّما قلت زيدًا اضربه و"اضربه" مشغول بالهاء؛ لأنَّ "الأمر والنهي" لا يكونان إلّا بالفعل فلا يستغنى عن الإضمار إنْ لم يظهرا))[99] .

فسيبويه بقوله: "وإنمّا كان الوجه...النصب" تلميحاً منه إلى الوجه الراجح، فوصفه بـ"الوجه" ، وهذا ما اختاره ابن مالك إذ يقول[100] :

واخْتِرَ نَصْبٌ قبل فعلٍ ذي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

فالظاهر من قوله إنّ النصب هو الوجه النحويّ الجائز الراجح في الاسم المنشغل عنه الواقع قبل طلب والوجه الأخر "الرفع" هو المرجوح .

واستبعد ابن الوراق(381هـ) الرفع في الاسم المنشغل عنه الواقع بعد الأمر والنهي والمجازاة، فنعته بالقبح، وبذلك أدخله في دائرة الحكم المرجوح قال:((واعلم أنَّك إذا جئت فيه بالأمر والنهي والمجازاة فالرفع فيها بعيد ،كقولك: "زيدٌ أضربه" و "زيدٌ لا تضربه" و "إنْ زيدٌ تكرمه...والنصب هو المختار ،والرفع قبح))[101].

فلم يكتفِ ابن الوراق بوصف الرفع بالقبح فقط، وإنما وصفه "بالقبح" و" البعد"، ومؤكداً في الوقت نفسه على رجحان النصب بقوله: "هو المختار" .

وبيّن المرادي(749هـ) أنّ مخالفة القياس كانت من الأسباب الداعية إلى مرجوحية الرفع في هذه المسألة، إذ قال:((وقيل يجوز الرفع في زيدًا اضربه، والتقدير اضرب زيدًا اضربه، فهو مفعول به لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور، ولكن يترجح النصب هنا فرارًا عن مخالفة القياس، ومخالفة من خالف القياس في هذه المسألة، فالأرجح أن يقال: "اضربه"؛ لأنَّه لا اشكال فيه، ليس عندنا اشكال لا من جهة المخالفين، ولا من جهة مخالفة القياس))[102]، وفي ذلك يقول محقق شرح ابن عقيل:((إنمّا اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول عنه طلبًا، مع أنّ الجمهور يجزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية؛ لأنَّ الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب، ولأنَّ ذلك موضع اختلاف))(103).

---

97 ـ ينظر: التذيل والتكميل في شرح التسهيل ، أبو حيان الاندلسي : 2/ 315 .
98 ـ الكتاب : 1/ 173.
99 ـ الكتاب : 1/ 215.
100 ـ ينظر شرح ابن عقيل : 2/ 113.
101 ـ علل النحو , ابن الوراق : 1/ 213.
102 ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي:2 / 43 .
103 ـ شرح ابن عقيل : 114/2، هامش المحقق :رقم 2.

واصطدم النحويون أمام قوله تعالى:﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[النور:2]، وقوله:﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة:38]، فمذهب سيبويه في الآيتين الكريمتين من باب الاشتغال، وعدم النصب؛ لأنَّ المبتدأ هنا يُراد به العموم، فيفرق سيبويه في الاسم الواقع بعده طلب بين أن يكون مقصودًا به الخصوص، أو مقصودًا به العموم، فيختار فيه النصب إن اراد به الخصوص، ويختار فيه الرفع إن اراد به العموم، ويعلل سيبويه ذلك؛ أنَّ الذي يُراد به العموم يشبه الشرط في العموم والإبهام(104).

إذ قال:((وأمّا قوله عزَّ وجل:﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[النور:2],وقوله تعالى:﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[المائدة: 38]، فإنَّ هذا لم يُبنَ على الفعل، ولكنَّه جاءَ على مِثل قوله جلَّ ثناؤه:﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾[محمد: 15]...فإنّما وُضِع "المثلُ" للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديثَ، فكأنّه قال: ومن القصص مَثَلُ الجنة أو ممّا يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنة، فهو محمولٌ على هذا الإضمار ،والله أعلمُ، وكذلك الزَّانيةُ والزَّاني ،كأنّه لما قال جلَّ ثناؤه سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النور:1] قال في الفرائض الزَّانية والزَّانية...ثمَّ قال: "فاجلدوا"، فجاء بالفعل بعد ما مضى فيهما الرفع...والسّارقُ والسّارقةُ فيما فُرِضَ عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصصٍ وأحاديث...وقد قرأ ناسٌ "السّارقُ, السّارقةُ", و"الزاني والزانَيَةُ"، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوّة، ولكن أبتِ العامةُ إلّا القراءة بالرفع))[105].

فبالنصب يبنى الاسم على فعل الأمر، وبالرفع على وجهين أحدهما: رفعه على الابتداء مع بناء الكلام على الفعل، وهذا ضعيف، والآخر رفعه على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف دلَّ عليه السياق، وهو أرجح من الأول، فتعين حمل القراءة على الوجه القوي، وعلل الفراء اختيار الرفع قائلاً:((وإنمّا تختار العرب الرفع في (السّارق والسّارقة) لأنهما غير موقتين فوجّها توجيه الجزاء...ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام))[106]، وهذا ما ذهب إليه الرازي(606هـ)[107]، والصبان[108] .

ومن المحدثين مَنْ ذهب مذهب سيبويه ووصفه بالصحة والشيوع منهم إبراهيم مصطفى إذ قال:((وهذا الرأي هو الحق عندنا، وذلك أن فعل الأمر إذا أُريد به معنى عام وقع في معنى التشريع، وكان حكمًا قياسه الخبر، وكان الاسم المتقدم متحدثًا عنه "مسندًا إليه" حكمه الرفع، ففي آية "والسَّارقُ والسَّارقةُ فَاقطعوا أيديهما" قانون عام هو والله أعلم، وإنمّا صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والحث على التنفيذ، وهو أسلوب عربي صحيح شائع سائغ))(109) .

أما الدكتور فاضل السامرائي فيرى أنّ ترجيح الرفع والنصب لا علاقة له بقضية العموم أو الخصوص، بل المعنى هو الحكم في ذلك ،إذا فرق بين الابتداء والاشتغال، ويرى أن الفاء في الآيتين الكريمتين هي التي عينت قصد العموم وليس الرفع والنصب، واثبت صحة رأيه بالشواهد القرآنية:((وأرى أن في هذا نظراً فانه يصح أن تقول بالرفع والنصب للمعلوم وغير المعلوم... وإنما الأمر كما سبق في الفرق بين الاشتغال والابتداء، إذا أردت الاخبار عن الاسم المتقدم والإسناد إليه رفعت، وإن لم ترد نصبت

---

104 ـ ينظر شرح التصريح : 1/ 299، معاني النحو : 2/ 120.
105 ـ ينظر: الكتاب :1/ 213- 214.
106 ـ معاني القرآن ،الفراء : 1/ 242.
107 ـ ينظر : التفسير الكبير ، الرازي : 10/ 223.
108 ـ ينظر : حاشية الصبان : 2/ 84 -85.
109 ـ إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى : 155.

وقدمته، واما الآيتان فقد ذكرت الأمر فيهما، وهو ارادة الاخبار عن الاسمين المرفوعين، والله أعلم، وأما تعين العموم فبسبب الفاء الواقعة في الخبر لأنها اشبهت فاء الجزاء، والجزاء يراد به العموم ... ونحوه أن تقول : الذي يدخل الدار فله جائزة، والذي يدخل الدار له جائزة، فبوجود، الفاء تترتب المكافأة على دخول الدار، أي من يدخل الدار فله مكافأة فبسبب المكافأة دخول الدار، فأشبه الموصول الشرط، وأريد العموم، وبغير الفاء تكون الجملة ذات احتمالين، أما أنْ تكون كمعنى الأولى، وأما ان لا تترتب المكافأة على دخول الدار، وإنما هي لشخص معين يدخل الدار...فالذي عين العموم الفاء وليس الرفع، ولو كان حق العام الرفع وحق الخاص النصب، أنعاماً خاصة، بل هي عموم الإنعام، وقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴾ [الإسراء:12]، لكان الراجح في قوله تعالى:﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[النحل:5] الرفع لأنها ليست (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا)[الإسراء:12],وقوله:﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[الإنسان:31]، وقوله:﴿ وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا ﴾ [النازعات:32]، فقد وردت كلها بالنصب وهي كلها للعموم، وكان ينبغي النصب في قوله تعالى: ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ۖ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴾[الرعد: 23]، وقد وردتا بالرفع وهما معلومتان))(110) .

فيرى أن معنى الرفع غير معنى النصب، فالكلِّ وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر، وكل ترجِّيح من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على اساس.

تبيّن مما سبق تفصيله أن سبب الرفع في الاسم المنشغل عنه الواقع بعد فعل طلبي، هو فراراً من مخالفة القياس؛ لأنَّ بعض النحويين منعوا الإخبار بالجملة الطلبية؛ لأنّها خلاف الأصل؛ ولكونها لا تحتمل الصدق والكذب، بينما جملة الخبر محتملة للصدق والكذب، فالحكم بالمرجوحية على هذه المسألة يرتبط بالصنعة النحويّة التي سار عليها النحويون في تقعيد قواعدهم النحوية، ولكن اثبت بعض النحويين فيما بعد رجحان الإخبار بالجملة الطلبية لوروده شعراً ونثراً، وبذلك فقد نستطيع كسر قيد المرجوحية والنهوض بها في هذه المسألة، بينما الأوائل ومنهم سيبويه نظروا إلى المسألة من إطار العموم والخصوص، فإذا أردت العموم رفعت، وإذا أردت الخصوص نصبت، إلّا أنَّ المحدثين ومنهم الدكتور فاضل السامرائي الذي نظر إليها من منظار آخر، فيرى أن الصواب في ذلك إنما هو بحسب القصد والمعنى، فكان للقصدية النحويّة والمعنى أثرٌ في ترجيح المرجوح في هذه المسألة.

3. ترجّيح النصب على الرفع منعاً للبس:

يرجّح نصب الاسم المنشغل عنه إذا كان مخلصاً من إيهام غير الصواب، والرفع خلاف ذلك[111]، أي إذا خيف في الرفع أن يلتبس بالصفة نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر:49]، فالرفع يعدُّ وجهاً نحويّاً مرجوحاً في قوله تعالى: "كلّ" من الآية الكريمة؛ لأنّ في الرفع دلالة على معنى ليس في النصب، ففي النصب دلالة على العموم، والتقدير: "إنَّا خلقنا كلّ شيء خلقناهُ بقدر"، أما الرفع فليس فيه عموم، إذ يجوز أنْ يكون "خلقناه" نعتاً لشيء و"بقدر" خبراً لـ "كلّ"، فليس فيها دلالة على خلق الأشياء كلها، بل يدلُّ على أنَّ ما خلقه منها، خلقه بقدر[112]، ورفع "كلّ" يدلُّ على معنيين : الأول: أنْ يكون "قوله تعالى: "خلقناه" خبراً عن "كلّ", والمعنى : إنَّا خلقنا كل شيء بقدر، والثاني: أن يكون " خلقناه" صفة لـ "كلّ"، والخبر "بقدر"، والمعنى: كلّ شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر، ويبنى على ذلك أن هناك خالقاً مع الله سبحانه فما خلقه الله بقدر، وما خلقه غيره قد يكون ليس مخلوقاً بقدر، تعالى الله عن ذلك[113]؛ لذا كان النصب راجحاً لرفعه احتمال غير الصواب[114].

---

110 ـ معاني النحو: 2/ 121- 122.

111 ـ ينظر شرح الكافية: 1/ 172.

112 ـ ينظر : شرح التصريح : 1/ 322، شرح الأشموني : 2/ 102، همع الهوامع: 2/ 113.

113 ـ ينظر : معاني النحو: 2/ 118.

تبيّن في خلاصة المسألة أن الأمر بحسب المعنى فإذا أردنا التنصيص على أنّ الفعل ليس صفة رجح النصب، وإذا أردنا احتمال الوجهين أو الصفة رجح الرفع، فلا بد أن ننوه أنّ باب الصنعة غير متقاطع مع باب الدلالة الباب الثاني؛ لأنَّ بعض موارد المرجوح والراجح قد لا يخلو من دلالة كهذه المسألة، وبذلك نستطيع تقوية المرجوح بحسب المعنى والقصديّة في هذه المسألة .

4. وقوع الاسم المنشغل عنه بعد همزة الاستفهام :

ذهب اغلب النحويين إلى أنَّ تقدير الفعل بعد همزة الاستفهام ليتسلط على المشغول عنه أولى من كونه مرفوعاً بالابتداء، فابن مالك عندما تحدث عن مرجحات نصب الاسم المنشغل عنه قال:((أنْ يلي الاسم السابق همزة استفهام فهي من مرجحات النصب؛ لأنَّ غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب))[115].

فصرّح ابن مالك برجحان النصب على الرفع، وذهب النحويون إلى أنّ سبب رجّحان النصب على الرفع في الاسم المنشغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام, كونها من الأدوات التي يغلب دخولها على الفعل.

ولو تحققنا من الأوائل لوجدنا سيبويه أشار إلى مرجوحية الرفع بقوله:((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلّا الفعل، إلّا أنَّهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك))[116]، فيبدو أنّ سيبويه بقوله: "والأصل غير ذلك" أراد به مخالفة الأصل ،وقال السيرافي في تفسير كلام سيبويه:((والاختيار أزيداً ضربته؟ ويجوز أزيدٌ ضربته؟...أنَّ الألف بالفعل أولى مثل المجازاة والأمر والأشياء التي بالفعل أولى))[117].

فوصف الراجح بـ"الاختيار"، بينما دلَّ على مرجوحية الرفع بقوله :"ويجوز أَزيدٌ ضربته" ،ثم أكد مرجوحية الرفع، فوصفه بـ"القبح" قال:((وقوله: "ليس جواز الرفع في : ضربت زيداً وعمراً كلمته، مثله في الألف يعني : إن قوله :أزيدٌ ضربته؟ أقبح من لقيتُ زيداً وعمرو ضربته؛ لأنَّه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى، وقولك: أزيدٌ ضربته؟ فيه حرف هو بالفعل أولى، وهو الألف))[118]،وتابعهم ابن عقيل قائلاً:((وكذلك يُختار النصب إذا وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو "ازيداً ضربته" بالنصب والرفع، والمختار النصب))[119].

وحكم عبد القاهر الجرجاني على هذه المسألة بالقياس قال:((فإذا كان الاستفهام مشتملاً على الفعل كان القياس أن يلي حروفه ولا يليها الاسم مع وجود الفعل))[120].

تبيّن في نهاية المطاف أنّه اجتمعت اسبابٌ عدة جعلت الحكم جائزاً مرجوحاً منها مخالفة القياس، ومخالفة الأصل، وعلة النظير .

ولو تأملنا الوجه المرجوح "الرفع" في هذه المسألة لوجدنا فيه راجّح ومرجوح أيضاً، الراجِّح هو الرفع على الفاعلية، والمرجوح كونه مبتدأ وما بعده خبره يفسره ما بعده[121] ؛لسبب نفسه .

5. وقوع الاسم المنشغل عنه بعد حرف نفي غير مختص:

ومن مرجّحات نصب الاسم المنشغل عنه وقوعه بعد حرف نفي غير مختص[122]، وهي "إن, لا، ما" ذكرها سيبويه قائلاً:((هذا بابُ حروفٍ أجريت مُجرى حروفِ الاستفهام، وحروفِ الأمر والنّهي وهي "حروف النفي" شبهوها بحروف الاستفهام حيث

---

114 ـ ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: 142/2.
115 ـ شرح التسهيل ، ابن مالك : 2/ 578.
116 ـ الكتاب : 1/ 171.
117 ـ الكتاب : 1/ 173، هامش رقم 38.
118 ـ الكتاب : 1/ 173، هامش رقم 40.
119 ـ شرح ابن عقيل : 2/ 114.
120 ـ المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني : 1 / 87.
121 ـ ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك : 2/ 119.
122 ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2/ 22، شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 92.

قُدِّم الاسم قبل الفعل؛ لأنهنَّ غيرُ واجباتٍ، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنهي غير واجبين، وسَهُلَ تقديم الأسماء فيها لأنّها نفي لواجبٍ، وليت كحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما هي مضارعة... وذلك قولك : ما زيداً قتلته، وما عمراً لقيت أباه، ولا عمراً مررت به...وإنْ شئت رفعت ،والرفعُ فيه أقوى...لأنهنَّ نفيُ واجبٍ يبتدأ بعدهن، ويبنى على المبتدأ بعدهنَّ ولم يبلُغنَ أنْ يكنَّ مثل ما شُبِّهنَّ به))[123].

فالظاهر من كلام سيبويه أنَّه نصَّ على رجّحان الرفع، فوصفه بـ"الأقوى"، إلّا أنّ ابن عصفور فسرَّه بقوله:((وهذا رأي الجمهور، فقلت : ولا يلزم من قول سيبويه : والرفع فيه أقوى، أنَّه أقوى من النصب، بل يمكن أن يريد أن الرفع فيه أقوى منه في الاستفهام مع كون النصب راجِحاً عليه))[124]، فابن عصفور صرّح برجّحان النصب على الرفع.

واضطربت أقوال النحويين في هذا الموضع، وفي ذلك يقول ناظر الجيش:((أنّه ذكر عن النحاة نقولاً مضطربة، والذي يظهر أن النصب أقوى من الرفع))[125], وهذا ما ذهب إليه أكثر النحويين ،إذ صرّح محقق شرح ابن عقيل برجحان النصب قال:((الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة: "الأولى": همزة الاستفهام، والثانية: "ما النافية" ففي نحو "ما زيداً لقيته" يترجح النصب ، الثالثة: "لا" النافية، ففي "لا زيداً ضربته ولا عمراً" يترجح النصب، والرابعة: "إن" النافية ، ففي نحو "إن زيداً" بمعنى ما زيداً ضربته يترجح النصب أيضاً))[126], ومن ورده على النصب ما انشده سيبويه عن العذري :

فلا ذا جـلالٍ هِبْنهُ لجلالِهِ ولا ذا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْر

الشاهد فيه "ذا جلا" و "ذا ضياع"، إذ نصبهما الشاعر بإضمار الفعل[127].

وقول زهير :

لا الدارَ غيرَّها بَعدي الأنيسُ ولا بالدارِ لو كلّمتْ ذا حاجةٍ صَمَمُ

الشاهد فيه " الدار" نصبها بإضمار فعل[128]،ومنه أيضاً قول جرير :

فـلا حَسَبَاً فَخَرتَ به لِتَيم ولا جَداً إذا ازدحَم الجدودُ

فنصب الشاعر "حسباً" بإضمار فعل[129].

تبيّن في خلاصة البحث أن سبب مرجوحية الرفع تعود إلى ضوابط الصنعة النحويّة التي اعتمدها النحويون في تقعيد قواعد اللغة العربية، إذ عدّوا حروف النفي "ما، لا، إن" من الأدوات التي يغلب دخول الفعل عليها، فحكموا على الرفع بالجائز المرجوح ،ورجحان النصب على إضمار فعل .

6. وقوع الاسم المنشغل عنه بعد "حيث":

وكذلك يرجح نصب الاسم المنشغل عنه أذا وقع بعد "حيث" ،وعللّوا ذلك؛ بأنَّ "حيث" في معنى حروف المجازاة، فكان النصب أرجح والرفع مرجوح[130] ، وفصّل سيبويه رأيه في هذه المسألة قائلاً: ((ومما يقبحُ بعدهُ ابتداء الأسماء ويكون الاسمُ بعده إذا أوقعت الفعل على شيءٍ من سببه نصباً في القياس "إذا و"حيث"...لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبحُ إنْ ابتدأت الاسم

123 ـ الكتاب : 1/ 216 - 217.
124 ـ شرح الجمل : 1/ 368، وينظر : المقرب، ابن عصفور : 1/ 588.
125 ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 4/ 683.
126 ـ شرح ابن عقيل: 2/ 114.
127 ـ ينظر : الكتاب : 1/ 216.
128 ـ ينظر : الكتاب : 1/ 216.
129 ـ ينظر : الكتاب: 217/1.
130 ـ ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 176/2.

بعدهما))[131] ،فسيبويه بقوله:" ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء "،وقوله :"ويقبح إنْ ابتدأت الاسم بعدهما"، أي إنَّ الرفع هو الوجه النحوي الجائز المرجوح، نحو :" حيث زيدًا تلقاه يُكرمُك" فـ "زيدًا" يرجح فيه النصب؛ لأنَّه وقع بعد "حيث" التي فيها معنى المجازاة، وحروف المجازاة لا يبتدأُ بها، فهي تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلّا الفعل .

فتبيّن أن سبب نعت الرفع بالجائز المرجوح؛ علة الاختصاص أو الأغلبية التي مدارها ضوابط الصنعة النحوية.

7. وقوع الاسم المنشغل عنه بعد حرف عطف قبله جملة اسمية :

ومن مرجحات نصب الاسم المنشغل عنه كذلك، اذا وقع بعد حرف عطف قبله جملة فعلية، سواء أكان فعلها متعديًا أو غير متعدٍ شرط ألّا يفصل بينهما فاصل، فقال ابن الناظم عندما تحدث عن مرجحات النصب في المنشغل عنه [132] :

وبعد عاطف بلا فاصل على معمول فعلٍ مستقر أولًا

وفصّل ابن عقيل رأي ابن الناظم في هذه المسألة قال:((كذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المنشغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو " قام زيدٌ وعمرًا أكرمْتُهُ" فيجوز رفع عمرو ونصبه، والمختار النصب ،لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية))(133)، وإنمّا يترجح النصب هنا؛ لأنَّ المتكلم عاطف جملة فعلية على فعلية ،بينما الرافعُ، عاطفٌ جملة اسمية على جملة فعلية، وتشاكل المعطوف والمعطوف عليه أحسن من تخالفهما(134)، فاختاروا النصب ورجحوه طلبًا للتناسب بين الجملتين أي لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية(135)، والمشاركة في عطف الجمل راجحة(136) ،فالقياس عطف جملة اسمية على جملة اسمية ،وعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وعطف جملة على جملة، ومفرد على مفرد، هذا هو الوجه النحويّ الجائز الراجح، والوجه النحويّ الجائز المرجوح خلاف ذلك(137)، فسبب مرجوحية الرفع هنا؛ عدم التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ، وفراراً من مخالفة القياس .

8. الفصل بين الاسم المنشغل عنه وحرف العطف :

إذا فصل بين الاسم المنشغل عنه وحرف العطف بفاصل ترجحَ الرفع على النصب، ففي قولنا :" قام زيدًا وأمّا عمرو أكرمته" الوجه النحويُّ الجائزُ الراجح هو الرفع، والوجه النحويُّ الجائزُ المرجوح هو النصب؛ لأنَّ الكلام بعد أمّا مستأنفٌ مقطوعٌ عمّا قبله، هذا إذا لم يوجد ما يرجح النصبُ، أمّا إذا وقع بعد جملة طلبية فالنصب أرجّح[138] .

ثانيًا : جواز الوجهين مع ترجيح الرفع:

ذكرنا قبل قليل مرجّحات نصب الاسم المنشغل عنه، والآن نتحدث عن مرجوحية النصب فيه، وبيّنَ ابن مالك ذلك بقوله: ((إذا كان المشغول رافعًا لشاغله لفظًا أو تقديرًا، فُسرَّ رافعًا لصاحب الضمير، وينقسم ذلك الرفع إلى واجبٍ وراجحٍ ومرجوحٍ))[139].

1 . ترجيح الرفع عند عدم المانع والوجوب والمرجّح والمسوي:

---

131 ـ الكتاب: 180/1.
132 ـ شرح ابن الناظم : 172، وشرح ابن عقيل : 114/2.
133 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 114/2.
134 ـ ينظر: شرح ابن الناظم : 174.
135 ـ ينظر : أسلوب الاشتغال ودلالته في العربية ، عباس علي الأوسي : 147.
136 ـ ينظر : شرح الكافية : 1/ 172,
137 ـ ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار: 3/ 221.
138 ـ ينظر: شرح ابن الناظم : 175، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 173/1.
139 ـ شرح التسهيل ،ابن مالك:142/2.

قال ابن مالك في حديثه عن ترجّيح الرفع في الاسم المنشغل عنه : ((وإنمّا رُجِّح الرفع عند عدم المانع والوجوب والمرجّح والمسوي؛ لأنَّ النصب محوج إلى تكلف إضمار عامل؛ فكان الرفع راجّحًا لعدم تكلف الإضمار، ولكن النصب عربيٌ كثير))[140]، فصرّح ابن مالك برجّحان الرفع، وبيّن مرجوحية النصب في الاسم المنشغل عنه، ولو تحققنا من الأوائل لوجدنا سيبويه وصف النصب بـ"الكثرة"، والرفع بـ "الأجود" قال: ((والنصب عربيٌ كثير ،والرفع أجود))(141)، ففي قولنا :" زيدٌ ضربته " رفع "زيد" أرجح من نصبه لأنَّه لا إضمار فيه (142)، ومنه قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: 58] ،فـ" ذلك" في الآية الكريمة يجوز فيه الوجهان :الرفع على الابتداء هو الوجه النحويُّ الجائز الراجحُ ،والمرجح النصب بفعل مضمر يفسره ما بعده، ومنه أيضًا قوله تعالى:﴿ لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۚ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء :162] جاز في "أولئك" وجهان :الراجحُ رفعه على الابتداءِ، والمرجوحُ نصبه على الاشتغال، وعللّوا رجحان الوجه الأول بقولهم: أنَّ من يقل : "زيدٌ ضربته أفصح وأكثر شيوعًا من قولهم: "زيدًا ضربته" بالنصب، ومنه أيضاً قوله تعالى:﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۖ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الانعام:152] ،فـ"ذلكم" في الآية الكريمة يجوز رفعه على الابتداء وهو الوجه النحويُّ الجائزُ الراجح، أو كونه مفعولاً به منصوباً على الاشتغال وهو المرجوح، وسبب رجحان الرفع على النصب لسلامته من التقدير والإضمار؛ ولأنَّه على الأصل(143) ،وسبب مرجوحية نصبه، لمّا فيه من كلفة التقدير والإضمار، ولخروجه عن الأصل ؛ولأنَّه أقل فصاحة وشيوعًا.

يتبيّن لنا من مرجوحية النصب وراجحية الرفع أن النصب عربي كثيراً ما نطق به العرب إلّا أن استشعار النحويين بتقدير العامل جعلهم يضعفون الوجه مع أن التقدير صنعتهم، ولم يصفوا الرفع بالكثرة إلّا انّه أجود وأرجح لعدم التقدير، ومن ثَمَّ انَّ النحويين هنا خالفوا الكثرة والشيوع فلم يجعلوه معياراً للرَّاجح ، إذ ضعفوا تقدير عامل بالرغم من وروده عندهم بكثرة ، ورجحوا الرفع لعدم التقدير مع قلته ووصفه بالأجود.

2. وقوع الاسم المنشغل عنه جواباً لاستفهامٍ مرفوعٍ:

من الأسباب الداعية إلى مرجوحية نصب الاسم المنشغل عنه وقوع المشغول عنه جوابًا لاستفهامٍ مرفوعٍ نحو: "أيُّهم كلمتُه" ،فالرفع هو الوجهُ النحويُّ الجائزُ الراجّحُ، والنصبُ مرجوحٌ، وهذا ما بيّنه سيبويه بقوله : ((فإنْ قال: مَنْ رَأَيْتَهُ؟ ،وأيُّهم رأيْتَهُ؟ فأَجبته, قلت زيدٌ رأيتُهُ... ومَنْ رسولٌ؟ فتقولُ فلانٌ))[144]، ثم قال في موضعٍ آخر: ((فتقول محمدٌ كلمته بالرفع ولا يجوز أنْ تنصبه إلّا على تقدير جعلك "محمدًا" جملة ابتدائية لا صلة لها بالجواب))[145]، والذي دفع سيبويه لذلك ؛لما يؤديه النصب إلى عدم المناسبة بين السؤال والجواب؛ فكان للتناسب وعدم المشاكلة بين السؤال والجواب أثرٌ في مرجوحية النصب في هذا الموضع.

3. عطف الاسم المنشغل عنه على جملة ذات الوجه الوحد:

ومن مرجوحية نصب الاسم المنشغل عنه، عطفه على جملة اسمية الصدر والعجز ،وليس هنالك ما يُرجح النصب، نحو: "زيدٌ أبوه قائمٌ وعمرو أكرمته" فـ "فعمرو" يجوز فيه الوجهان الرفع هو الوجه النحويُّ الجائز الراجح، والنصبُ مرجوحٌ .

---

140 ـ ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك:145/2.

141 ـ الكتاب : 82/1-83 .

142 ـ ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك :82/2، شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 83 .

143 ينظر: الخلاف النحويّ في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب لابن هشام , حنين عبد الله "رسالة ماجستير: 84.

144 ـ الكتاب :164/1.

145 / ينظر: الكتاب 92/2-93.

وتبيّن أنَّ سبب مرجوحية النصب ؛عدم التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ،وفرارًا من مخالفة القياس، ويرى الدكتور محمد إبراهيم البنا : ((إنَّ ابن مضاء ذكر أحوال الاسم المنشغل عنه وأحكامه....ولا يضمر رافع ولا ناصب، إنمّا يرفعه المتكلم وينصبه اتباعًا لكلام العرب))[146]، فبناءً على رأي ابن مضاء الذي نقله محمد إبراهيم البنا نستطيع تقوية الوجه المرجوح في باب الاشتغال .

المطلب الخامس : الاستثناء :

وضعت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء وأكثرت من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال فصار الاستثناء بابًا مستقلًا بنفسه[147]، وينقسم الاستثناء بـ "إلّا" إلى تام ومفرغ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع ،والاستثناء هو الاخراج بـ "إلّا" أو احدى اخواتها لمّا كان داخلًا أو منزلًا منزلة الداخل[148]،واختلف النحويون في ناصب المستثنى بـ "إلّا", والوجه النحويّ الراجح هو إنّ الناصب له وقوعه موقع الفضلة، والفضلة حقّها النصب[149]، وذكر ابن الناظم أحكام المستثنى قائلاً:((ومنه ما يختار نصبه، ويجوز إتباعه للمستثنى منه، ومنه ما يختار نصبه متصلًا، ويجوز رفعه على التفريغ، ومنه ما يختار إتباعه، ويجوز نصبه على الاستثناء))[150] ,والذي يهمنا من هذا :

أولًا: ما يختار اتباعه ويجوز نصبه على الاستثناء "الاستثناء التام المتصل المنفي":

المراد بالاستثناء التام : أن يكون المستثنى منه مذكور في الكلام، والمتصل، أي : أن يكون المستثنى بعضًا مما قبله "المستثنى منه"، والمنفي، أي: أن يسبق بنفي أو شبه النفي، فإذا كان الاستثناء تامًا متصلًا منفيًا جاز في المستثنى وجهان: الإتباع على البدلية، وهو الراجح، والمرجوح نصبه على الاستثناء، وقد صرّح هشام الأنصاري برجحان الاتباع بقوله:((المستثنى بـ "إلّا" من كلامٍ موجب نحو فشربوا منه إلّا قليلًا منهم، فإن كان فقدَّ الإيجاب ترجح البدل في المتصل، نحو ما فعلوه إلّا قليلٌ)) [151] .

إذ بيّن الوجه الراجح بقوله "فإن فقدَّ الإيجاب ترجح البدل في المتصل"، فيبنى على ذلك مرجوحية النصب على الاستثناء، ثم استرسل موضحاً لرأيه فبيّن لنا من مرجوحية النصب على الاستثناء وراجحية الاتباع أو البدلية أن النصب على الاستثناء أصل الباب وعربي جيد إلّا أنَّ البدلية أجود وأرجح منه قال:((فإن كان الاستثناء متصلًا جاز في المستثنى الوجهان أحدهما أن يُجعل تابعًا للمستثنى منه على أنَّه بدلٌ منه، بدلُ بعض من كل عند البصريين، أو عطفُ بنسق عند الكوفيين، والثاني أن ينصب على أصل الباب وهو عربيٌ جيد، والإتباعُ أجود منه...ومنه "ما فعلوهُ الّا قليلٌ" قرأ السبعة بالرفع على الإبدال من الواو في فعلوه، وقرأ ابن عامر وحدهُ النصب على الاستثناء))(152), فقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾[النساء:66] شاهد على أن البدل هو الوجه النحوي الجائز الرَّاجح، والنصب على الاستثناء هو المرجوح؛ وذلك لإجماع القراء على رفع "قليل" في الآية الكريمة أعلاه إلّا أهل الشام، فالقراءات القرآنية لها أثر في الحكم على النصب على الاستثناء في هذا الموضع بالجائز المرجوح .

ولو تقدمنا بالزمن وعدنا إلى سيبويه لوجدناه قد رجح الإتباع على البدلية في الاستثناء التام المتصل المنفي إذ قال: ((هذا بابُ ما يكونُ المستثنى فيه بدلًا ممَّا نُفِيَ عنهُ ما أُدخِلَ فيه، وذلك قولُك :ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما مَرَرتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ، وما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا ،جعلتَ المستثنى من الأوَّل، فكأنّكَ قُلتَ : ما مررتُ إلّا بزيدٍ، وما لقيتُ إلّا زيدًا، وما أتاني إلّا زيدٌ... فهذا وجه الكلام

---

146 ـ دراسة نقدية للرد على النحاة , محمد إبراهيم البنا :20.
147 ـ ينظر : التطور النحوي , برجشتراسر: 117.
148 ـ ينظر: شرح الأشموني :2/ 141، همع الهوامع : 222/1 ، شرح التصريح : 346/1،شرح التسهيل : 222/2.
149 ـ ينظر: شرح المفصل : : 46/2.
150 ـ شرح ابن الناظم على الألفية : .215.
151 ـ شرح قطر الندى وبل الصدى , هشام الأنصاري : 243/1.
152 ـ شرح قطر الندى وبل الصدى : 2/ 244.

أنْ تجعل المستثنى بدلًا ممّا قبلهُ؛ لأنَّكَ تدخلهُ فيما أخرجتَ منه الأوّلَ))(153)، فقوله : "فهذا وجه الكلام" تلميحاً منه على الوجه الرَّاجح، فوصفه بالوجه.

وهذا ما انتخبه ابن مالك بقوله: ((وبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ)) ثم قال: ((إتْبِاعُ مَا اتَّصَلَ))(154)، فإذا كان الاستثناء متصلًا، وتأخر المستثنى عن المستثنى منه، وتقدّم على "إلّا" نفيّ لفظًا أو معنىً، أو ما يشبه النفي... أُختير الإتباع سواء تقدّم النفي لفظًا أو معنىً(155)، ومثال ما تقدّم النفي لفظًا :"ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ" ومثال ما تقدّم النفي معنى قول الشاعر :

وَبِالصريَمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤيُ والوَتِدُ(156)

فقد جاء "إلّا النؤى والوتد" مرفوعًا على أنَّه بدل من الضمير المستتر في "تغيَّر" الذي هو المستثنى منه، وقد وقع النفي هنا معنىً ،؛ لأنَّ معنى "تغيَّر" لمْ يبقَ على حاله(157)،ومثال ما تقدّم شبه النفي قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:135] والمعنى: "ما يغفر الذنوب إلّا الله" وقوله تعالى:﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر:56] والمعنى :"وما يقنط من رحمة ربه إلّا الضالون" فالوجه النحويّ الراجح في الآيتين الكريمتين إتباع ما بعد إلّا لمّا قبلها، والوجه المرجوح ،النصبُ على الاستثناء (158) .

وفصّل ابن يعيش رأيه في هذه المسألة قائلاً:((وإنمّا كان البدل هو الوجه؛ لأنَّ البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراجٌ واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكلة ما بعد إلّا لمّا قبلها، فكان أولى))(159)، فسبب الرجحان هو المشاكلة بين ما بعد إلاّ وما قبلها.

ذهب بعض النحويين إلى أن الاتباع في الاستثناء التام المتصل المنفي أن يكون المستثنى منه مفردًا, وعدم صلاحيته للإيجاب(160)، وهذا مردود بالسماع، فالأوّل مردود بقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾[النساء:66]،وهذا ما أكده سيبويه بقوله:((ومن قال أتاني القومُ إلّا أباكَ لأنَّه بمنزلة: أتاني القومُ إلّا أباك فإنَّه ينبغي له أن يقول:﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ [النساء:66]))(161)، ثم قال:((وحدثني يونُس أنَّ أبا عمرو كان يقول : الوجهُ "ما أتاني القومُ إلّا عبدُ الله" ولو كان هذا بمنزلة "أتاني القومُ"، لمّا جاز أنْ تقول : ما أتاني أحدٌ، كمّا لا يجوز "أتاني أحدٌ"، ولكنَّ المستثنى في هذا الموضع مُبْدَلٌ من الاسم الأوّلِ ، ولوكان من قِبل الجماعة، لما قُلْتَ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾، ولكان ينبغي لهُ أن يقول : (ما أتاني أحدٌ إلّا قد قال ذاكَ إلَا زيدٌ "؛ لأنَّهُ ذَكَرَ واحدًا))(162) .

ويرى محقق شرح ابن عقيل أن إطلاق الشارح في اختيار الإتباع في المستثنى التام المتصل المنفي ليس بسديد فقد يُختار النصب على الاستثناء، فحينئذٍ يتحول الراجِح مرجوحاً، والمرجوح راجِحاً، ذلك إذا :تقدَّم المستثنى على المستثنى منه، أن

---

153 ـ الكتاب : 3/ 228.
154 ـ شرح ابن الناظم :179، شرح ابن عقيل : 177/2.
155 ـ ينظر: شرح ابن الناظم : 127.
156 ـ ديوان الأخطل : 114 .
157 ـ ينظر: شرح التصريح : 1/ 349، شرح ابن الناظم : 127، شرح ابن عقيل : 2 / 178 ،شرح شواهد المغني ، السيوطي : 2/ 670، شرح عمدة الحافظ 380.
158 ـ ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك / 2/ 258، شرح التصريح : 1/ 352.
159 ـ شرح المفصل : 2/ 59.
160 ـ ينظر: شرح ابن عقيل : 2/ 180، هامش المحقق ،رقم 1.
161 ـ الكتاب :3/ 228.
162 ـ الكتاب 3/ 229.

يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، وأن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلامٍ آخر يجب فيه نصب المستثنى(163)، وفيما يأتي تفصيلاً لرأيه:

1. تقدَّم المستثنى على المستثنى منه حينئذٍ يكون النصب على الاستثناء أرجح من الرفع على البدلية نحو: "ما زارني إلّا زيداً أحداً" فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال؛ فيصير التابع متبوعاً ،والمتبوع تابعاً[164]، فالراجح هو النصب على الاستثناء، والمرجوحُ هو الإتباع على البدلية، ومنه قول الشاعر من الطويل:

فَمَالِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحِقِّ مذْهَبُ[165]

والشاهد فيه "إلّا آلَ أحمدَ" و "إلّا مذهبَ الحقّ" حيثُ نُصبَ المستثنى بـ "إلّا" على الاستثناء، وهو الوجهُ النحويُّ الراجحُ؛ لتقدمه على المستثنى منه، ونقل سيبويه عن شيخه يونس بن حبيب أن العرب الموثوق بهم يقولون: ((مالي إلّا أبوك أحدٌ" فيجعلون (أحدٌ) بدلًا))[166]، والشاهد فيه أن "أبوك" وهو المستثنى قد تقدم على المستثنى منه وهو" أحدٌ" أُعرب إعراب البدل، والتقدير : " مالي أحدٌ إلّا أبوك"، وهذا القياس ضعيف في العربية؛ لأنَّ البدل حقه أن يتقدم على المبدل منه لا أن يتقدم عليه، ولذا لا يقاس على هذا الاستعمال عند النحويين ولمّا اعتدَّ النحاة بمثله، لولا ما نقله سيبويه عن شيخه يونس عمّن يوثق بعربيته ؛لأنَّ((حق التابع أن لا يتقدم على المتبوع))[167]، وقد ورد من السماع ما ذهب إليه سيبويه وشيخه الثقة يونس(182هـ)، قول حسان بن ثابت :

فإنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعةً إذَا لَم يَكنْ إلَّا الْنَبيُّونَ شَافِعُ[168]

الشاهد فيه " إلّا النبيُّونَ" حيثُ رفع المستثنى على البدلية مع تقدمه على المستثنى منه، والرفع في هذا غير مختار، والمختار نصبه[169] .

وفي ذلك يقول ابن الناظم:((وكان الوجه فيه النصب على الاستثناء، وقد يُفرغ العامل له ثم الابدال منه))[170]، وعلة نصبه نقلها سيبويه عن الخليل بقوله:((وزعمَ الخليلُ . رحمه الله . أنَّهم إنمّا حَمَلَهُم على نصب هذا أنَّ المستثنى أنَّمّا وجهُهُ عندهم أنْ يكون بدلًا، ولا يكون مبدلًا منه؛ لأنَّ الاستثناء إنمّا حدُّهُ أن تداركَهُ بعدما تنفي فتبدِلَهُ، فلمّا لم يكن وجهُ الكلام هذا، فحملوهُ على وجهٍ قدْ يجوزُ إذا أخرتَ المستثنى، كما أنَّهم حيثُ استقبَحُوا أن يكون الاسم صِفةً في قولِهم:(فيها قائمًا رجلٌ)، وحملوهُ على وجهٍ قدْ يجوزُ لوْ أخرتَ الصفةَ، وكان الوجهُ أمثل عِندَهُم من أنْ يحمِلُوا الكلام على غير وجهِه))[171].

فَرُجِّحَ النصب في المستثنى إذا تقدم؛ لأنَّهُ قبل التقدم كان فيه وجهان البدل والنصب، البدل هو الوجه النحويّ الجائز الرَّاجح، والمرجوح نصبه على الاستثناء، فلمّا تقدم رُجِّح الوجه النحويّ الجائز المرجوح للضرورة، ويسمى هذا أحسن القبيحين، ونظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت، ففي قولنا:" فيها قائمًا رجل" رُجِّح النصب على الحال، على الرغم من أنَّهُ وجهٌ نحويٌّ مرجوح . لكن رُجِّحَ للضرورة، وهذا ما صرَّح به ابن يعيش بقوله:((فصار ما كان جائزًا مرجوحًا مختارًا))[172].

---

163 ـ ينظر شرح ابن عقيل : 2/ 179،هامش المحقق رقم 1.
164 ـ ينظر شرح ابن عقيل : 2/ 179، هامش المحقق رقم 1.
165 ـ شرح ابن عقيل : 2/ 183.
166 ـ الكتاب : 3/ 257.
167 ـ شرح ابن عقيل : 2/ 179.
168 ـ ينظر: ديوان حسان بن ثابت : 241، الدرر: 488/1، شرح ابن عقيل : 2 / ،183شرح التصريح : 1/ 355.
169 ـ ينظر: شرح ابن عقيل : 184/2، هامش الشاهد 168.
170 : شرح ابن الناظم : 217.
171 ـ الكتاب : 3/ 255.
172 ـ شرح المفصل :2/ 92.

واختلف النحويون في مسألة تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه، وبيّن ابن مالك ذلك بقوله:((واتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب، خلافًا للمازني في العكس))[173]، فحكم ابن مالك على الاتباع هنا بالجائز الرَّاجح، ووصفه بقوله: "الأولى"، وعلى ذلك يكون النصب على الاستثناء مرجوح، والإتباع في هذا الموضع هو مذهب سيبويه والمبرد، وفي ذلك يقول المبرد مرجِّحاً لرأي سيبويه: ((والقياس عندي قول سيبويه؛ لأنَّ الكلام إنمّا يراد معناه، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معًا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلّا في بدل الغلط، فإن المبدل منه منزل منزلة ما ليس في الكلام))[174]، وانتقد المبرد مذهب المازني بقوله: ((وكان المازني يختار النصب ويقول إذا أبدلته من شيء فقد طرحته من لفظه وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف انعت ما قد سقط))[175] .

فسيبويه والمبرد ومن اتبعهما يرجحون الإتباع؛ لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم، والصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها، وقد نصّ ناظر الجيش على ذلك بقوله: ((ووجه ترجيح الإتباع أن الوصف فضلة، فلا اعتداد بالتقدم عليها))[176].

ونقل ابن يعيش رأي المازني الذي يرى أن الإتباع هو الوجه المرجوح؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه، كذلك يلزم النصب بتقدمه على الصفة[177].

2. أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ،واختار ابن عقيل النصب على الاستثناء، معللاً اختياره بقوله:((اختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع؛ لأنَّ الإتباع، إنمّا يُختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما))[178]، ومثل لذلك بقوله: "لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلّا زيدًا" [179].

3 . أن يكون الكلام جوابًا لمن أتى بكلام أخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك نحو من قال: "نجح التلاميذ إلّا عليًّا" فتقول له : "ما نجحوا إلّا عليًّا" وإنمّا أُختير النصب على الاستثناء؛ ليتمَّ التشاكل بين الكلام الأول وما يُراد الجواب به عنه[180]، وهو القياس عند ابن السراج إذ قال:((والقياس عندي إذا قال قائلٌ : قام القوم إلّا أباك، فتنصب هذا الكلام أن تقول: ما قام القوم إلّا أباك؛ لأنَّ حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته، فأمّا إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام بتمامه وبنى كلامه على البدل قال: ما قام القوم إلّا أبوك))[181].

وهذا ما رجحه ابن مالك[182]، فالنصب على البدلية أو على الاتباع هو المرجوح في هذا الموضع، والرَّاجح نصبه على الاستثناء ،ففي قولنا :" نجحَ التلاميذ إلّا عليًّا " تام متصل موجب، الرَّاجح فيه النصب على الاستثناء، والمرجوح نصبه على الاتباع أو البدلية، أمّا قولنا: " ما نجحوا التلاميذ إلّا عليًّا " هو استثناء تام متصل منفي، الوجه الراجح فيه الإتباع، أي الرفع، والمستثنى منه " الواو" فاعل مرفوع، والمرجوح نصبه على الاستثناء؛ ولكن رجح النصب على الاستثناء هنا؛ للتشاكل بين الكلام الأول " نجح التلاميذ إلّا عليًّا" وما يراد به الجواب " ما نجحوا إلّا عليًّا".

---

173 ـ التسهيل ، ابن مالك : 104.
174 ـ المقتضب : 4/ 400.
175 ـ المقتضب : 4/ 399.
176 ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 5/ 2146.
177 ـ ينظر : شرح المفصل : 2/ 76.
178 ـ شرح ابن عقيل : 179/2.
179 ـ شرح ابن عقيل : 2/ 179.
180- ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 180.
181 ـ الأصول في النحو ، ابن السراج : 1/ 344.
182 ـ ينظر: التسهيل : 102.

في خلاصة المسألة يمكن إجمال الأسباب التي دعت إلى الوجه المرجوح بـ:

1. أيدَّ السماع بشعره ونثره مرجوحية النصب على الاستثناء في الاستثناء التام المتصل المنفي، فضلاً عن إجماع القراء على الرفع على البدلية في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ [النساء: 66] .

2. ما يؤديه النصب على الاستثناء من عدم مشاكلة ما بعد "إلاّ" لما قبلها.

وبيّن البحث أيضاً أنَّه قد تختلف الموازين بين الرَّاجح والمرجوح، فيصبح الرَّاجح مرجوحاً، والمرجوح راجحاً ،وهذا ما لاحظناه في تقدّم المستثنى على المستثنى منه؛ لمخالفته القياس ؛فالقياس عندهم أن لا يتقدّم التابع على المتبوع، وأيضاً فقد كان للمشاكلة بين البدل والمبدل منه أثرٌ في تضعيف النصب على البدلية ،وهذا ما ألمحناه مع طول الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ،فضلاً لما يؤديه النصب على الاتباع من ضعف التشاكل بين الكلام الأول وما يُراد الجواب به عنه.

ثانيًا: الاستثناء المنقطع :

الاستثناء المنقطع هو ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه[183]، فالحجازيون يوجبون النصب، وبنو تميم يجيزون فيه النصب على الاستثناء، والاتباع، ذلك إنْ أمكن تسليط العامل على المستثنى، الوجه النحويُّ الجائزُ الرَّاجح في هذا الموضع هو النصبُ على الاستثناء، والوجه النحويُّ الجائزُ المرجوح هو الإتباع على البدلية ،هذا مذهب النحويين :بقولهم: وبنو تميم ترجحه وتجيز الإتباع [184] .

وفصّل الدكتور فاضل السامرائي رأيه في هذه المسألة مصرّحاً بالوجه الرَّاجح قال: ((وإن كان منقطعًا فالنصب واجب عند الحجازيين، راجح عند التميميين ...قال تعالى(وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا)النساء:157)... أمَّا في لغة تميم فالنصب راجح ويجوز الإتباع عندهم على البدلية...وأمّا التميميون فقد تسامحوا فيه، ولذا كان النصب عندهم راجحًا على الأصل، فإذا أردوا التجوز أتبعوا))[185].

ولو تحققنا من الأوائل لوجدنا سيبويه ذكر مرجوحية النصب على البدلية أو الاتباع، ووصفه بـ "المكروه" ،فادخله في حكم الجائز المرجوح قال: ((هذا بابٌ يُختارُ فيه النَّصْبُ لأنَّ الآخر ليس من نوعِ الأوّلِ، وهو لغة أهل الحجاز، وذلكَ قولُكَ : ما فيها أحدٌ إلّا حمارًا، جاؤوا به على معنى ولكنَّ حمارًا، وكَرِهوا أنْ يُبْدِلُوا الآخر من الأوّلِ، فيصيرَ كأنَّهُ من نوعِهِ، فحُمِلَ على معنى (ولكنَّ) ...وأمَّا بنو تميم فَيَقُولون : لا أحدَ فيها إلّا حِمارًا، أرادوا ليس فيها إلّا حمارٌ))[186].

فسيبويه بقوله : "يُختار فيه النصب" أي أن النصب هو الوجه النحويُّ الجائز الراجّح، وبقوله : "وكرهوا أنْ يُبْدلوا الآخر من الأوّل" أي الإتباع على البدلية هو المرجوح؛ لأنَّ المستثنى ليس من نوع المستثنى منه ،واستشهد سيبويه بقول النابغة الذبياني [187] :

يـا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأَبَـدِ

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائلُها عَيَّتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ منْ أَحَدِ

إلّا أَوارِيُّ لأْيـًا ما أُبَيِّنُـها والنُّؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

183 ـ ينظر : شرح ابن الناظم : 217 .
184 ـ ينظر :شرح التصريح : 1/ 353، شرح الأشموني : 2/ 144، شرح المفصل : 91/2، همع الهوامع : 1/ 252.
185 ـ معاني النحو: 2/ 218- 219.
186 ـ الكتاب : 3/ 238.
187 ـ ديوان النابغة : 16.

الشاهد فيه "أواريُّ" حيث رفعه الشاعر على لغة تميم على البدل من موضع "أحد"، وأمّا أهل الحجاز فينصبونه على معنى "لكنَّ"[188]، ومن ذلك أيضًا قول ضرار بن الأزور[189].

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرَّماحُ مكانَها ولا النَّبْلُ إلّا المشْرَفيُّ المُصَمَّمُ

إذ رفع "المشرفي" على البدل على لغة تميم اتساعًا ومجازًا[190].

وفرق الدكتور فاضل السامرائي بين الإتباع، والنصب على الاستثناء في هذا الموضع، إذ قال: ((وهو أنَّ العرب إذا أرادوا الصاق المستثنى بالمستثنى منه، أتبعوا، وإنْ أرادوا التبعيد نصبوا))[191]،وذهب أيضاً إلى أن العرب إذا أرادوا " الأواريّ" في قول النابغة "أحد" أتبعوا، وإن أرادوا التبعيد من ذلك قطعوا[192].

فالمعنى عنده له أثر في تحديد الوجه النحويّ الجائز الرَّاجح، والوجه النحويّ الجائز المرجوح في هذا الموضع، فغيَّر اطار البحث من مدار الصنعة النحويّة إلى مدار الدلالة والمعنى والقصد من مراد المتكلم .

تبيّن في نهاية المطاف أنَّ النحويين في الاستثناء المنقطع رجّحوا النصب على الاستثناء، والمرجوح الاتباع؛ لأنَّ المستثنى في المنقطع ليس من جنس المستثنى منه، ولكن أثبت النحويون في ما بعد أن الرَّاجح والمرجوح يكونا بحسب مراد المتكلم والمعنى الذي يقصده؛ وإذا كان الأمر بحسب المعنى ومراد المتكلم يؤدي إلى تعادل الرَّاجح والمرجوح في هذه المسالة .

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث يمكن إجمال أهم نتائج التي توصل إليها البحث بما يلي :

1 . أثبت البحث الأثر الجليّ لنظرية العامل في مرجوحية بعض الوجوه النحويّة ، في الوقت الذي كان للدلالة النحويّة أثرٌ واضح في ترجيحها .

2. لم يترك النحويون الوجه النحويّ المرجوح ، بل بحثوا فيه وأوصلوه في بعض المواضع إلى الراجحان.

3. كان السماع ولا سيما القرآن الكريم والقراءات القرآنية والشعر العربي وسيلة من وسائل إخراج بعض الوجوه النحويّة من دائرة المرجوحية .

4. قد يكون تغير الوجه الإعرابي وسيلة من وسائل ترجيح المرجوح ،وهذا ما عهدناه في مسألة وقوع الاسم المنشغل عنه بعد فعل طلبي ، أو بعد همزة الاستفهام .

والحمد لله ربّ العالمين

قائمة المصادر والمراجع

- . إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، أبو بكر عبد اللطيف الشرجي (802 هـ) ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة ، مكتبة النهضة العربية ، ط1 ، 1407هـ . 1987 م.
- . أثر القرآن والقراءات في النحو ، محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 م.
- . إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، مصر ،ط 1 ، 1424هـ . 2003 م.

188 ـ ينظر : الكتاب : 3/ 239.
189 ـ الخزانة : 5/2.
190 ـ ينظر: الكتاب : 3/ 242/ 243.
191 ـ معاني النحو: 2/ 223.
192 ـ ينظر: معاني النحو : 223/2.

- . ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي(745 هـ) ، تحقيق :د. رجب رمضان محمد عبد التواب ، مكتبة الخانجي . القاهرة ، ط1 ، 1418 هـ . 1998 م.
- . أسرار العربية ، أبو البركات عبد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، دمشق ، 1377هـ . 1957 م.
- . الأصول في النحو ، أبو بكر بن محمد بن سهيل بن السراج النحويّ البغدادي (316هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان ، 1420 هـ . 199م .
- . الافتتاح في شرح المصباح ، حسن بن باشا بن علاء الدين الأسود ، تحقيق : أحمد حامد ، نابلس . مركز التوثيق والمخطوطات والنشر ، ط1 ن 1990 م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (672هـ) ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1930 م.
- ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، ابو البركات الأنباري (577 هـ) ،ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث الإسلامي ، مصر ، د.ت .
- . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (761هـ) ن تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديد ، بيروت ، ط6 ، 1980 م.
- . الإيضاح العضدي ، أبو علي بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (377هـ) ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار التأليف , القاهرة ، ط ، 1389 هـ . 1969 م.
- . البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التنوين إلى الإضافة ، محمد سامي عبد السلام حسنين ، بورصة الكتب والنشر ، مصر ، ط1 ، 2016 م.
- . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، محمد بن علي بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (745 هـ) ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1419هـ . 1987 م.
- . التطور النحويّ للغة العربية ، برجشتراسر ، أخرجه : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1982 م.
- . تفسير البحر المحيط ،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي (745 هـ) ، تحقيق : ثلة من الأساتيذ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط2 ، 1428هـ . 2007م.
- . التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، محمد الرازي محمد ضياء الدين الشهير بخطيب الدين (606 هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1985 م.
- . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد بن محب الدين الحلبي ، المعروف بناظر الجيش (778هـ) ، تحقيق : علي محمد فاخر ، جابر محمد البراجة ، إبراهيم جمعة العجمي ، جابر السيد المبارك ، علي السنوسي محمد ، محمد راغب نزال ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1428هـ .
- . الجملة العربية والمعنى ن فاضل السامرائي ، دار ابن حزم ، ط1 ، بيروت . لبنان ، 1421هـ . 2000 م.
- . الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (337هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1988 م.
- . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي (1287 هـ) ، شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط2 ، 1426هـ . 2005 م.
- . حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، محمد بن علي الصبّان الشافعي 1206 هـ) ضبطه وصححه ، وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ،ط1 ، 1417هـ . 1997 م.

- . حاشية ياسين على ألفية ابن مالك ، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي (1061هـ) ، فاس ، المطبعة المولوية ، 1337هـ .
- . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، مطابع الهيأة المصرية للكتاب ، الخانجي ،القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، 1977 م.
- . الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، احمد بن الامين الشنقطيني (1331هـ) ،وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، منشورات : محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، ط1 ، 1419هـ . 1999 م.
- . ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدّم له : أمد رشاد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط3 ، 1323 هـ . 2002 م.
- . ديوان الحماسة ، أبو تمام ، شرح الخطيب التبريزي (502هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ،1938 م.
- . ديوان العجاج ، برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، شرح وتحقيق: عزة حسين ، دار الشرق ، بيروت ، 1971 م.
- . ديوان النابغة الجعدي قيس بن عبد الملك ، منشورات المكتب الإسلامي ، 1964 م.
- . رسالة في اسم الفاعل ، المراد به الاستمرارية في جميع الأزمنة ، أحمد بن قاسم العبادي (992هـ) ، تحقيق : محمد حسن عواد ، دار الفرقان . عمان ، ط1 ، 1453هـ . 1973 م.
- . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه كتاب بنسخة الجليل ، تحقيق : محمد محيي الدين ، مكتبة الكمال ، د.ط ، د. ت.
- . شرح الاشموني (900هـ) على ألفية ابن مالك ، المسمى بمنهج السالك إلى أوضح المسالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق: فيصل عيسى الحلبي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د. ط , د. ت.
- . شرح ألفية ابن مالك ، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، 2011 م.
- . شرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم (686 هـ) ، منشورات ناظم خسرو ، بيروت . لبنان ، د. ت.
- . شرح ألفية ابن مالك (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) ، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (749هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن بن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، د.ت .
- . شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (672هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، نشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1422 هـ . 2001م.
- . شرح التصريح على التوضيح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري خالد بن عبد الله الأزهري (905 هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، 2000م.
- . شرح الجمل ، الزجاجي (340 هـ) (الشرح الكبير) ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الاشبيلي (669 هـ) ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: فواز الشعار ، إشراف إميل بديع يعقوب ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1419هـ . 1998 م.
- . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (761هـ) ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 1984 م.
- . شرح شواهد المغني ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911 هـ) ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت . لبنان ، 1966 م.
- . شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، محمد بن عبد الرحمن بن مالك الطائي الجياني (672 هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف الجمهورية العراقية ، إحياء التراث ، بغداد ، 1397هـ . 1977 م.

- . شرح قطر الندى وبل الصدى ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط1، 1383 هـ . 1963 م.
- . شرح كافية ابن الحاجب (646هـ) ، رضي الدين محمد بن الحسين الاستربادي (686هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، بيروت . لبنان ، دار الكتب ، منشورات : محمد علي بيضون ، ط1 ، 1419هـ . 1998م.
- . شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي (672هـ) ، تحقيق : علي محمد عوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط2 ، 2010 م.
- . شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحويّ ، تحقيق : إبراهيم محمد علي ، دمشق ، دار سعد الدين ، ط1 ، 1343 هـ . 2013 م.
- . ضياء السالك إلى الفية ابن مالك ، محمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1422 هـ . 2001 م.
- . علم النحو ، السيد أمين ، القاهرة ، دار المعارف ، ط5 ، 1994 م.
- . فتح البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية ، محمد بن أبَّ القلاوي الشنقنيطي)ى ، مؤلف الشرح ، أحمد بن عمر الحازمي ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1431هـ . 2010 م.
- . القول الفصل في حقيقة "أل" ، د. سعدون بن أحمد علي الرّبعي ، أُستاذ اللغة والنحو المساعد ، قسم اللغة العربية ، كلية التربية ، جامعة بابل ، دار الارقم للطباعة والإيداع ، الحلة ، 2009م.
- . القياس في النحو ، منى الياس ، دار الفكر ، سورية ، ط1 ، 1405هـ . 1985 م.
- . الكتاب ، أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) ، تحقيق : محمد كاظم البكاء ، منشورات : زين الحقوقية والأردنية ، بيروت . لبنان ، مؤسسة دار الصادق ، العراق . بابل . الحلة ، ط1 ، 2015 م.
- . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (538 هـ) ، تصحيح: محمد عبد السلام شاهين ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط4 ، 1427هـ . 2006 م.
- . اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الرحمن العكبري (616هـ) ، تحقيق : شوقي المغربي ، مكتبة لبنان . بيروت ، ط1 ، 1994 م.
- . المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني (392هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1419هـ . 1998 م.
- . معاني القرآن ، الاخفش بن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف الأخفش الأوسط (215 هـ) ، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدين ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1423هـ . 2002 م.
- . معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهيل أبو اسحاق الزجاج (311هـ)، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ . 1988 م.
- . معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف ، دار السرور ، مصر ، د.ت .
- . معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر ، ط1 ، 1428هـ . 2007 م.
- . المقاصد النحويّة في شروح شواهد الألفية ، محمود بن احمد العيني (855 هـ) ، دار صادر . بيروت ، د.ت .
- . المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (474هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982 م.

- . المقتضب ، أبو العباس بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط3 ، القاهرة ، 1145هـ . 1994 م.
- . المقرب ، ابن عصفور علي بن مؤمن (669 هـ) ،تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت.
- . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (911هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط2 ، 1427هـ . 2006 م.
- **الرسائل الجامعية**
- . الخلاف النحويّ في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، عرض وتحليل وترجيح ، حنين بنت عبد الله بن محمد الشنقيطي (رسالة ماجستير) ، السعودية ، مكة المكرمة ، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية وآدابها , 2019 م.
- **الدوريات**
- . اسلوب الاشتغال ودلالاته في العربية ، د. عباس علي الأوسي ، مجلة أبحاث نيسان ، المجلد التاسع ، العدد السابع عشر ، 2012 م.